وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

اثر السياسة الضريبية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

دراسة قياسية للفترة : 1990-2018

من إعداد الطالبة:
بن حميدة شهرزاد

تحت إشراف الأستاذ:
بومدين محمد أمين

نوقشت وأجيزت بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/.....الدرجة العلمية/رئيسا

الدكتور/.....الدرجة العلمية/مشرفا

الدكتور/.....الدرجة العلمية/مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء و
الشكر

شكر و التقدير

من خلال هذه الأسطر المتواضعة أود أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور بومدين محمد أمين الأستاذ المشرف على هذا البحث ، حيث كان لتوجيهاته القيمة الأثر الكبير في انجاز هذه الدراسة، والذي كان وراء كل حرف مكتوب فيها كما أتقدم بالشكر الكبير إلى رئيسة المكتبة و إلى جميع الأساتذة بالكلية على عمق تعاونهم معنا خلال سنوات الدراسة في الجامعة ، حيث كانوا نعم العون لنا.

كما لا يفوتني أن اشكر من ساعدوني من قريب ومن بعيد لإنجاز هذه الرسالة

الإهداء

إلى روح جدي العزيز رحمه الله

إلى من كانت دعواتها سبب في نجاحي جدتي الغالية

إلى أمي و أبي الغاليين أمد الله في عمرهما

إلى رياحين حياتي في الشدة والرخاء أخوتي وأخواتي

إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية رفيقات دربي نور الهدى ، حنان حليمة ،خديجة

إلى كل من شجعني وساعدني على إتمام هذا العمل

الملخص

ملخص :
تهدف هذه الدراسة إلى تحديد اثر السياسة الضريبة على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 و 2018 باستخدام إختبار التكامل المشترك و اختبار السببية (*Granger Causality Test*)، نتائج تقدير دالة الاستثمار الاجنبي في الجزائر أثبتت ان السياسة الضريبية المعبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات لها تأثير سلبي على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة، حيث ان الزيادة بـ 1 % في حجم بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات ستؤدي إلى خفض الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 0.57 %. في حين كان لإجمالي الناتج المحلي أثر ايجابي على الاستثمار الاجنبي المباشر. أما حجم السكان و اجمالي تكوين رأس المال فكان أثرهما غير معنوي.
كما خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياسة الضريبية و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 30.19 %. كما أثبتت نتائج اختبار (*Wald Test*) عكس اختبار (*Granger Causality Test*) إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين كل من الاستثمار الاجنبي المباشر و المتغيرات التفسيرية المستخدمة في الدراسة و المتمثلة في السياسة الضريبية، الناتج المحلي الاجمالي، اجمالي تكوين رأس المال، حجم السكان.
الكلمات المفتاحية : الاستثمار الاجنبي المباشر، السياسة الضريبية، اختبار التكامل المشترك، اختبار السببية.

Abstract:
This study aims to determine the effect of the tax policy on foreign direct investment in Algeria during the period 1990 and 2018 using test of cointegration and the Granger- Causality test. The results of estimating the foreign direct investment function in Algeria proved that the tax policy expressed by Taxes less subsidies on products has a negative effect on the flow of foreign direct investment As a 1% increase in Taxes less subsidies on products will lead to a 0.57 % reduction in foreign direct investment in Algeria.

While gross domestic product has had a positive impact,. Finally, the Population and Gross capital formation has had an no significant effect on foreign direct investment. the results of the test of cointegration also showed the existence of a long-term equilibrium relationship between the tax policy and foreign direct investment in Algeria With the access rate to balance around 30.19 %. The results of test (Wald), in contrast to test (Granger Causality Test), concluded that there is a short-term causal relationship between foreign direct investment and the explanatory variables used in the study: tax policy, gross domestic product, Population, and Gross capital formation.

Keywords : Foreign direct investment; Tax policy ; Test of cointegration; Granger- Causality test.

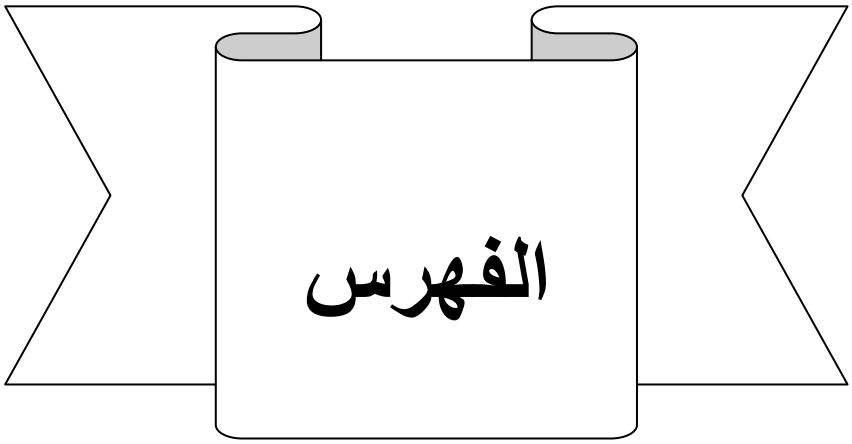
الفهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	IX
مقدمة	أ
الإطار النظري	
الفصل الأول: الدراسات السابقة	
مقدمة الفصل	2
1-I الدراسات المحلية	3
2-I الدراسات الأجنبية	6
خلاصة الفصل	9
الفصل الثاني: مدخل هام حول الضريبة	
مقدمة الفصل	11
1. مفاهيم عامة حول الضريبة	12
2.1. مفهوم الضريبة وخصائصها	12
2.1.المبادئ العامة للضريبة	14
3.1.أنواع الضريبة	15
2.أهداف الضريبة و أثارها	19

1.2.أهداف الضريبة	19
2.2. :محددات الضريبة	20
3.2. أثار الضريبة	21
3.ماهية السياسة الضريبية	23
1.3. السياسة الضريبية :مفهوم ، أدوات	23
2.3. مرتكزات السياسة الضريبية و أهدافها	25
3.3. فعالية السياسة الضريبية و مؤشراتها	26
خاتمة الفصل	31
الفصل الثالث : الإطارالمفاهيمي و النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	32
مقدمة الفصل	33
1. مفاهيم عامة للاستثمار الأجنبي المباشر	34
2.1. التطور التاريخي للاستثمار و مفهومه	34
2.2. أشكال الاستثمار الأجنبي و خصائصه	39
3.3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	43
2. أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر	45
1.2. النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	45
2.2. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و أهدافه	50
3.2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	52
3. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره	53
1.3. مخاطرالاستثمار الأجنبي المباشر	53

3.2. الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر	59
3.3. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	61
خاتمة الفصل	63
الفصل الثالث: السياسة الضريبية في ظل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	64
1. تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	65
1.1. الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر	66
1.2. الضمانات والامتيازات المنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر	71
3.1. تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر	75
2. تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر	78
1.2. مفهوم المناخ الاستثماري	79
2.2. خصائص المناخ الاستثماري	80
2.3. تحليل المناخ الاستثماري في الجزائر	81
3. السياسة الضريبة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي في الجزائر	83
3.1. حوافز السياسة الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	83
2.3. علاقة السياسة الضريبية بالاستثمار الأجنبي المباشر	86
3.3. الآثار الإيجابية و السلبية للسياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	87
خلاصة الفصل	89
الإطار التطبيقي	90
الفصل الخامس :دراسة قياسية لأثر السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	90
مقدمة الفصل	91

I. دراسة قياسية لأثر السياسة الضريبة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	91
1. نموذج الدراسة	92
2. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	92
1.2. الاستثمار الأجنبي المباشر	93
2.2. الناتج المحلي الإجمالي	93
3.2. إجمالي تكوين رأس المال	94
4.2. إجمالي حجم السكان	95
5.2. السياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات	96
3. تقدير معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر ا في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	97
4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة	99
5. اختبار وجود علاقات تكامل مشترك (*Cointegration*)	100
6. معادلة التكامل المشترك	102
7. دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي	103
8. اختبار ثبات تباين الأخطاء	104
9. إختبار السببية *Granger Causality Test*	105
10. نتائج الدراسة القياسية	106
خلاصة الفصل	110
الخاتمة	111
قائمة المراجع	115

قائمة

الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مزايا ومساوئ الضريبة المباشرة والغير مباشرة	17
02	دوافع المستثمر الأجنبي و دوافع الدول المضيفة	51
03	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2001- 2011)	76
04	تطور مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر	76
05	حجم الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر 2011	78
06	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات البينية المباشرة الواردة إلى الجزائر بالمليون دولار لعام 2011	79
07	نتائج تقدير معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر	97
08	نتائج اختبار جذر الوحدة *ADF*	99
09	نتائج إختبار للتكامل المشترك بطريقة *Trace*	101
10	نتائج إختبار للتكامل المشترك بطريقة *Test Maximum Eigenvalue*	102
11	*اختبار (*LAG STUCTURE*) لتحديد درجة التأخير المناسبة للنموذج*	103
12	نتائج التأكد من العلاقات السببية على المدى الطويل	104
13	نتائج التأكد من العلاقات السببية على المدى القصير	104
14	نتائج اختبار (*LM Tests*) للارتباط ذاتي بين البواقي	105
15	نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء	105
16	نتائج إختبار السببية :*Granger Causality Test*	106

قائمة
الاشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التمثيل البياني لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر	93
02	التمثيل البياني لمتغير الناتج المحلي الإجمالي	94
03	التمثيل البياني لمتغير إجمالي تكوين رأس المال	95
04	التمثيل البياني لمتغير إجمالي حجم السكان	96
05	التمثيل البياني لمتغير السياسة الضريبية	97

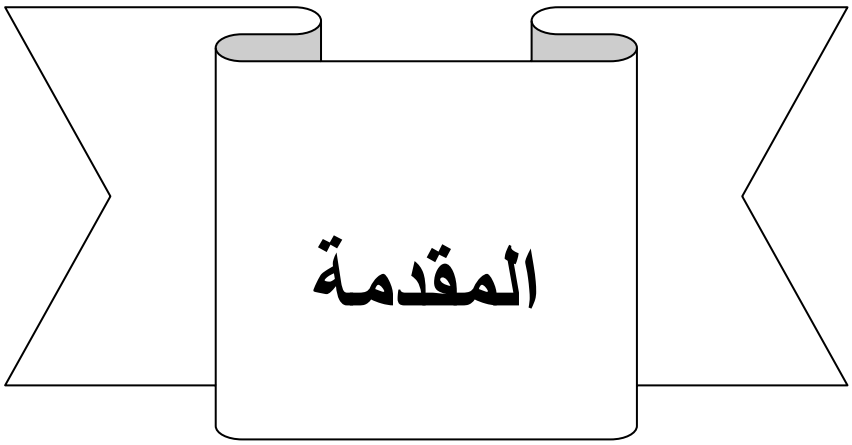
المقدمة

مقدمة:

تشهد الأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم عدة تغيرات متسارعة وعميقة تمس استقرار الاقتصادي، خاصة مع حدوث الأزمات المالية حيث تسعى مختلف الدول إلى تحقيق تنمية شاملة متعددة الجوانب، وذلك باستخدام عدة وسائل من بينها السياسة الضريبية.

تعد هذه الأخيرة في عالمنا المعاصر من أهم القضايا بالحياة الاقتصادية سواء من حيث أدائها أو من الانتفاع بأدواتها في إطار الخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة، ونظرا لأهميتها وتأثيرها على الاقتصاد بصفة عامة و الاستثمار بصفة خاصة، فهي تعتبرها كافة المجتمعات المتقدمة والنامية مثل الجزائر احد المصادر الرئيسية المساهمة في زيادة الإيرادات العامة بحيث تشكل فعالية السياسة الضريبية إحدى الاهتمامات لدى صانعي القرار في السياسة الاقتصادية المتبعة ، وعليه بقدر ما تكون السياسة الضريبية فعالة بقدر ما تكون الانعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة ، ويشكل مستوى هذه الفعالية المحدد الرئيسي لمدى قدرة الاستثمار على تحقيق أهدافه، فالاستثمار الأجنبي المباشر يسعى للخروج من دولة لأخرى بحثا عن أرباح اكبر وضرائب اقل و سياسة ضريبية ملائمة وأسواق أوسع وتجارب بحوث وتطوير دون قيود ومصادر للطاقة وتخلص من فائض الإنتاج وتراكم المخزون ورغبة في النمو والتوسع وتحقيق أحجام الاستثمارات الأجنبية وأنواع الشركات المتعددة الجنسيات وصيغها المختلفة عبر الدول الصناعية والدول النامية على حد السواء.

- **الاشكالية الرئيسية :**

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع " السياسة الضريبة وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي" قمنا بتركيز على احد أهم عوامل الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي وهي السياسة الضريبة .

و منه يمكن طرح الإشكالية التالية :

ماهو تأثير السياسة الضريبية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

➢ التساؤلات الفرعية:

ولتدعيم هذه الإشكالية قمنا بصياغة بعض الأسئلة الفرعية وهي:

- هل يمكن أن تكون هناك علاقة توازن في المدى الطويل بين السياسة الضريبية و الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- إلى أي مدى ساهمت السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هي السبل الكفيلة لترويج الفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر؟
- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على السياسة الضريبية ؟

➢ فرضيات الدراسة :

للإجابة عن هده التساؤلات نطرح عدة فرضيات وهي :

- تعتبر السياسة الضريبة من أهم العوامل التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي.
- أدوات السياسة الضريبية التي تعمل على استقطاب المستثمر ستؤثر سلبا على اقتصاد الدولة المضيفة.
- يمكن أن تكون تحفيزات السياسة الضريبية من المزايا الأولى التي يراعيها المستثمر الأجنبي.
- تعتبر تحفيزات السياسة الضريبية وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها الدول المضيفة لاستقطاب المستثمرين الأجانب مع وجود تحفيزات أخرى.

➢ اسباب اختيار الموضوع :

أما في ما يخص أسباب اختيار الموضوع هي كالآتي :

- الرغبة الشخصية في البحث في مثل هذا الموضوع

- تزايد اهتمام العديد من الدول على الاستثمار في الجزائر، نظرا لأهميته بالنسبة لتحاليل الاقتصادية المعاصرة و لا يكاد يخلو أي موضوع اقتصادي دون الحديث عنه

- إثراء المكتب بمراجع تخص مجال الضرائب والاستثمار الأجنبي في الجزائر

➢ اهداف البحث :

الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- عرض و تقديم الإطار الفكري و النظري لمفهوم الضرائب بصفة عامو و السياسة الضريبية بصفة خاصة و كذا الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما تناوله المفكرين الاقتصاديون في أدبياتهم عبر مختلف المدارس، الوقوف على واقع المناخ الاستثماري بالدول النامية- الجزائر-

- تحليل نقاط القوة و الضعف في الاقتصاد الجزائري مع الفرص الاستثمارية المتاحة.

➢ صعوبات البحث :

و لدراسة طبيعة هذا الموضوع خلق أمامنا عدة قيود و صعوبات أهمها:
- نقص المراجع

- الحجر الصحي بسبب كوفيد 19

-عدم التمكن من قياس كمي لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري بسبب افتقارنا إلى المعطيات اللازمة لذلك.

➢ منهج البحث المستخدم :

في محاولة للإجابة على الإشكالية المعروضة سلفا، و اختبار مدى صحة الفرضيات فقد استعنا بالمنهج الوصفي لتشخيص و تحليل و تفسير أبعاد ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و السياسة الضريبية بالوقوف على دلالتها، و الأدوات المستخدمة

في بحثنا هذا فقد ارتكزت على المصادر و المراجع الأساسية الخاصة بالموضوع، إضافة إلى المراجع الالكترونية ذات الصلة بالبحث.

- **تقسيم البحث :**

انطلاقا من طبيعة الموضوع و الأهداف المنوطة إليه، فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول بعد المقدمة جاءت على النحو التالي:

- اشتمل الفصل الأول على مدخل عام للضريبة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناولنا ضمن المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبية في حين تناولنا في المبحث الثاني: أهداف الضريبة أثارها. أما المبحث الثالث تناولنا فيه : ماهية السياسة الضريبية

- خصص الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي و النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و تم تقسيمه هو الأخر إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول: مفاهيم عامة للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه: مخاطر الاستثمار الأجنبي وأثاره

- أما الفصل الثالث فقد حاولنا من خلاله السياسة الضريبية في ظل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و ذلك بالاستناد إلى ثلاثة مباحث تناولنا ضمن المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. أما المبحث الثاني: تحليل المناخ الاستثماري ، أما المبحث الثالث : السياسة الضريبية و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

- أما الفصل الرابع و الأخير تما عرض فيه الجانب التطبيقي لأثر السياسة الضريبية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة : 1990-2018.

الفصل
الأول

مقدمة الفصل:

إن موضوع الضريبة و الاستثمار الاجنبي المباشر ليس بجديد، ولكن الجديد السياسة الضريبية المنتهجة وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، تحت مختلف المتغيرات العالمية الراهنة التي أعطت هذا الموضوع أبعاد جديدة كان إختيار موضوع الدراسة دافعا أساسيا للإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تقترب من الموضوع.

I- الدراسات العربية:

- **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)" عفيف عبد الحميد -2014-**

تناولت هذه المذكرة مدى نجاعة سياسة الضريبية في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، سواء من حيث فعاليتها في تمويل الخزينة العامة للدولة أو مساهمتها في تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي، بإضافة إلى فعاليتها في الحد من التلوث وتحقيق الإيرادات لتمويل الأنشطة

- **ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل 1992/ 2009 الأستاذ العياشي -2005-2006-**

تكلمت عن أهمية الإصلاحات الجبائية و تعاظم دورهم بتطور الدولة في ظل التحولات المتسارعة بهدف ضمان الفاعلية للنظام الجبائي بتحقيق التنمية الشاملة المستدامة وفر ظل المسعى ترشيد الحكم من خلال ترشيد النظام الجبائي والبحث بجدية عن تطوره حيث كانت الدراسة تحليلية للإصلاحات الجبائية دون أن تمس حالة التحفيز الاستثمارات في مجال الاقتصادي

- **سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة الإستاد عبد القادر بابا 2003-2004.**

حيث قامت الدراسة بإبراز أثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر كما استعرضت سياسة التحفيز على الاستثمار في الجزائر في ظل القوانين الاستثمار والاتفاقيات المبرمة في تأثير السياسة الاستثمارية على التنمية الاقتصادية في الجزائر دون أن تتطرق للجانب السياسة الضريبية و تأثيرها في مجال الاستثمار

- **السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر، الأستاذ مشري حم الحبيب -2012.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة الضريبية المطبقة في الجزائر من خلال دراسة النظام الضريبي الجزائري ، والتعرف على دور هذه السياسات في إحداث التنمية وجلب الاستثمارات وتحفيزها لتوطن في الجزائر في ظل الظروف الحالية والدولية والتغيرات التي يمر بها الاقتصاد الدولي.

- **السياسة الضريبية بين تشجيع الاستثمار في الطاقة و حماية البيئة و آلية الموازنة بينهما ،الأستاذ رائد ناجي احمد -2015.**

تهدف هذه الدراسة إلى اعتبار الضريبة من بين أدوات الدولة المهمة في تحقيق أهداف مختلفة قد تكون اقتصادية أو اجتماعية...الخ ولعل أن هذه الأداة تنال أهمية خاصة في تشجيع الاستثمار بالطاقة سواء كانت آلطاقة التقليدية أم المتجددة حيث تتمثل هذه السياسة بمنح المستثمر تسهيلات ضريبية من قبيل الإعفاءات الضريبية أو الخضوع لسعر ضريبي منخفض أو غير ذلك ،وبالمقابل يستخدم المشرع السياسة الضريبية أيضا لحماية البيئة من خلال وسائل مختلفة أبرزها فرض ضريبة الطاقة على المستثمرين في مجال مصادر الطاقة التقليدية على وجه الخصوص لما ينجم عن هذه المصادر من غازات ملوثة للبيئة . ومن ثم يتجلى التعارض البين بين السياستين أعلاه، وهنا يطرح السؤال هل ينبغي على الدولة لاسيما تلك التي لديها مكامن طاقة تقليدية أن تحيد عن أحدى السياستين لصالح الأخرى؟ ولذلك يستلزم الأمر إيجاد نظرة موازنة بين السياستين تبقي على أهداف المشرع في تشجيع الاستثمار بالطاقة وفي ذات الوقت تحافظ على بيئة نظيفة من خلال فرض ضريبة الطاقة ولكن وفق ضوابط معينة تناولها البحث لا تؤثر على توجهات المستثمرين في قطاع الطاقة

- **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، الأستاذ سحنون فروق-2019-**

تهدف هذه الدراسة إلى اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة ذات أهمية تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة, إذ تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدولة ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي, وهذا من خلال زيادة التكامل بين القطاعات مما يحقق تنمية متواصلة ومتنامية ويتم هذا عن طريق نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى .حاولنا في دراستنا هذه قياس أثر بعض المؤشرات التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر, وهذا لإبراز حساسية مختلف المؤشرات , بالاعتماد على الأساليب الكمية التي أصبحت تلعب دورا أساسيا لاسيما القياس الاقتصادي عن طريق بناء نموذج قياسي يسمح لنا بمعرفة المؤشرات الأكثر تأثيرا .من خلال النموذج المقترح تبين لنا أن التضخم والناتج المحلي الإجمالي هما المؤشران اللذان يؤثران على الاستثمار الأجنبي المباشر, غير أن هذا الأخير يعد الأكثر تأثير عليه خلال الفترة) 2007 -1985) .

- **دور سياسة الجذب الضريبي في تشجيع الاستثمار مع الإشارة إلى تجربة الجزائر و المغرب ، الأستاذ الوافي حمزة و خلف الله زكريا -2015.**

تهدف هذه الدراسة إبراز أهمية تحديد أثر سياسة الجذب الضريبي على تشجيع الاستثمار في الجزائر، خاصة وأن هذا البلد قام بإدخال العديد من الإصلاحات والقوانين التي تهدف لترقية الاستثمار. وقد تضمنت الدراسة ثلاث محاور أساسية، يهدف المحور الأول إلى تسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بسياسة الجذب الضريبي، في حين تناول المحور الثاني دراسة مقارنة بين الامتيازات الضريبية الممنوحة في الجزائر ومقارنتها بنظيرتها في المغرب، أما المحور الثالث فقد تناول تقييم أثر سياسة الجذب الضريبي في تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي في كل من الجزائر والمغرب. وخلصت الدراسة إلى أن الامتيازات الضريبية وحدها غير كافية لجذب المستثمر الأجنبي، وأن ما يهم هذا الأخير هو مناخ

استثماري محفز ومحيط بيروقراطي وشفاف يتضمن العديد من العوامل المساعدة على تشجيع الاستثمار.

- **السياسة الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر – إشارة إلى تجارب دولية- الأستاذة عطيوي سميرة-2016.**

تهدف الدراسة إلى التعرّف على طبيعة السياسات الضريبية بأنواعها المختلفة ومدى تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، لا سيما مع انخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب عليه، مما دفع بعض الخبراء الاقتصاديين عند الحديث عن مستقبل النفط التلويح بأنّ الدول النفطية ستواجه أزمات مالية في السنوات العشرة المقبلة، إذا لم توسع استثماراتها.

- **فعالية السياسة الضريبية ودورها في خلق الاستثمارات الكلية في فلسطين . الأستاذ فادي إسماعيل محمد الوادية -2018.**

تهدف هذه الدراسة ، هدفت الدراسة إلى التعرف على مراحل تطور السياسة المالية الفلسطينية ، ودراسة العلاقة الوثيقة بين السياسة الضريبية وحجم الاستثمار ، وتحديد مدى فعالية السياسة الضريبية ودورها في خلق الاستثمارات الكلية في فلسطين .

- أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، الأستاذة حجار مبروكة -2006-

ثمة علاقة ما تربط بين الاستثمار والضريبة، وهى علاقة متبادلة، إذ أن زيادة الاستثمارات تؤدي إلى رفع حصيلة الضرائب، كما أنه لن يحدث هناك توسعا في الاستثمارات ما لم يكن هناك نظاما ضريبيا محفزا ، فالسياسة الضريبية تعد أداة هامة من أدوات السياسة المالية للدولة ، نظرا لإسهاماتها في تحقيق النمو الاقتصادي و الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي .

II- الدراسات الأجنبية :

- **Empirical :Tax Policy and Foreign Direct Investment , Sharvesh Digumber,, Evidence from Mauritius Hemavadi Soondram, Bhavish Jugurnath- 2017**

توضح هذه الدراسة ، من خلال استخدام كل من البيانات النوعية والكمية ، أن هناك العديد من العوامل التي تحدد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدين. تم مسح ما مجموعه 180 محاسبًا في هذه الدراسة ، حيث وافق غالبية المجيبين على أن ضريبة أرباح رأس المال هي عامل مهم في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل معاهدة ضريبية ولكنها ليست العامل الوحيد المهم. استخدمت الدراسة أيضًا تحليل الانحدار من خلال معادلة الجاذبية لتأكيد استنتاج المسح. باستخدام موريشيوس ومجموعة من شركائها في معاهدة الضرائب كوكلاء ، تبين أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، ضريبة أرباح رأس المال ، اللغة المشتركة والمسافة كانت عوامل رئيسية تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في معاهدة ضريبية ثنائية. تقدم هذه الدراسة فكرة جيدة عن أسباب استخدام المستثمرين الأجانب لشبكة معاهدة الضرائب في موريشيوس كمنصة للاستثمار. يعزى الأساس المنطقي الرئيسي لهذه الاستثمارات إلى موريشيوس التي تقدم معدل ضريبة أرباح رأس المال بنسبة 0 ٪ وكونها سلطة ضريبية منخفضة. ومع ذلك ، تلقي هذه الدراسة ضوءًا جديدًا على هذا المنطق وتقدم دليلاً على أن الاستثمار لا يعتمد فقط على ضريبة ضريبة رأس المال ، بل أيضًا مجموعة من العوامل المهمة الأخرى

- **The impact of fiscal policy on foreign direct investments. Empiric evidence from Romania - Magdalena Rădulescu & Elena Druica- 2014**:

يمكن أن تكون برامج التحفيز الاقتصادي حافزًا للاستثمار الأجنبي ، ولكن العديد من البلدان النامية لا تملك الموارد المالية للتنافس بنجاح مع حزم تشجيع الاستثمار في البلدان المتقدمة. بمجرد انضمام دول وسط وشرق أوروبا (CEE) إلى منطقة اليورو ، ستفقد أدواتها النقدية لتعديل الاختلالات في الاقتصاد الكلي. باستخدام هذا الانحدار الخطي ، تعرض هذه المقالة تأثير السياسات المالية والنقدية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رومانيا ، استنادًا إلى سلسلة البيانات الشهرية خلال الفترة 2000-2010. وبناءً على الأدبيات الاقتصادية وعلى مثل هذا التحليل التجريبي ، ستقترح المقالة بعض الاتجاهات لسياسة الاقتصاد الكلي الرومانية على المدى القصير في سياق الأزمة ، لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي محرك الانتعاش

والنمو الاقتصادي. في رومانيا ، أظهرت النتائج التجريبية أن العوامل النقدية مثل ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع التضخم اجتذبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يبدو أن العوامل المالية (الضرائب المباشرة بشكل رئيسي) تلعب دورًا أقل أهمية ، حيث تكون ذات صلة فقط على المدى الطويل. لذا ، يجب أن تركز رومانيا أيضًا على تحسين العوامل غير المالية الأخرى التي تؤثر بشكل كبير على بيئة الاستثمار هنا (البنية التحتية والاستقرار القانوني والسياسي). عندها فقط يمكن أن يكون التحفيز المالي فعالاً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم النمو الاقتصادي في نفس الوقت. يبدأ المقال بتقديم بعض النتائج من الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر ، ثم يتبع التحليل التجريبي لرومانيا وينتهي بالاستنتاجات وبعض القضايا لمزيد من البحث

- **Tax Policy, Foreign Direct Investment and Spillover Effects -Amadou Boly, Seydou Coulibaly, Eric N Kéré - 2020.**

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية. لجذبها ، استخدمت البلدان عادةً تخفيضات في ضريبة الدخل على الشركات (CIT). تقيم هذه الورقة تجريبيا تأثير هذه التغييرات في معدل CIT على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. باستخدام نموذج Durbin المكاني الديناميكي ذو التأثيرات الثابتة ، تُظهر نتائجنا أن التخفيضات في معدلات CIT تزيد من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف وفي البلدان المجاورة على المدى القصير والطويل. هذه النتائج قوية لاستخدام مصفوفات الترجيح المكاني البديلة وكذلك إدراج ضوابط إضافية في مواصفات خط الأساس. علاوة على ذلك ، نجد تكاملًا استراتيجيًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان في عينتنا ، مما يشير إلى أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف من المرجح أن تحفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جيرانه.

خاتمة الفصل :

ان دراسة النتائج المتوصل اليها من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا هو ضروري من اجل معرفة اهم العوامل المتحكمة في الاستثمار الاجنبي المباشر، اضافة الى تحديد النموذج الملائم لتحديد اثر السياسة الضريبية على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة. كما ان نتائج هذه الدراسة ستساهم من خلال مقارنتها بنتائج دراستها من الاجابة على اشكالية بحثنا و تحليل نتائج الدراسة القياسية بشكل دقيق

الفصل
الثاني

مقدمة :

نظرا لأهمية النظام الضريبي في تحقيق السياسات المالية للدولة، فقد مر هذا النظام بتطورات ومراحل عبر النظم الاقتصادية، وأختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية وباختلاف المجتمعات. كان لهذا النظام الضريبي دور أساسي في كل مرحلة لتوضيح القوانين و التشريعات التي تقوم على أساسها الضريبة ، التي تشكل الجوهر الأساسي لأي تشريع مالي خصوصا بما تمثله من أداة التنظيم المسار المالي في الدولة و إعادة توزيع الدخل الوطني أو بما يرتبط بحركية الاقتصادية بتحريك التنمية الاقتصادية عن طريق التحفيزات التي تمنحها الدولة و خاصة بالنسبة للاستثمارات المحلية و الأجنبية التي تعتبر الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد ، ولهذا تعتبر الضريبة أحد أهم مصادر الإرادات العامة للدولة ،ّ إضافة الى دورها في تحقيق أهداف اقتصاديه و اجتماعيه و التي تختلف اثارها باختلاف النظام الاقتصادي السائد .

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

1. **مفاهيم عامة حول الضريبة**
2. **أهداف الضريبة و أثارها**
3. **مفهوم السياسة الضريبية**

1. مفاهيم عامة حول الضريبة

سنحاول من خلال هذا المبحث مفاهيم عامة حول الضريبة، الولوج إلى الضريبة من ناحية المفهوم والخصائص من خلال المطلب الأول، وتسليط الضوء على مختلف المبادئ العامة للضريبة من خلال المطلب الثاني، حتى نتمكن من إعطاء صورة واضحة لمختلف أنواع الضريبة في المطلب الثالث.

1.1. مفهوم الضريبة وخصائصها

_مفهوم الضريبة: للضريبة عدة مفاهيم ومعان عديدة تختلف حسب تعدد الاتجاهات الاقتصادية، فمن الناحية اللغوية: أنها واحدة من الضرائب التي تؤخذ من الأرصدة والجزية. اما من الناحية الإصلاحية:" فهي عبارة عن مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من الثروات الأشخاص بصورة جبرية ونهائية من دون مقابل خاص وذلك بغرض تحقيق النفع العام وهي أيضا أداة لتوزيع الأعباء العامة".

يضيف بعض العلماء إلى هذا التعريف قولهم:" أنها مبلغ الذي تفرضه الدولة وتقطعه بصورة مباشرة وذلك بغية تمييز الضريبة عن الإجراءات النقدية التي تؤدى-كما في حال تخفيض قيمة العملة إلى الاقتطاع غير المباشر من ثروات الأشخاص".

ويذكر آخرون في تعريف الضريبة:" أنها التكليف الذي تفرضه الدولة على الناس لأجل حاجاتها المبرمة ووفاء ديونها".

كما يضيف آخرون:" إن الضريبة تجنى أيضا في سبيل تدخل الدولة فقط[1]

و يمكننا إعطاء نوعا ما شامل للضريبة بالمفهوم الجديد و هو : اقتطاع إلزامي و نهائي من المال محدد سلفا ، و دون مقابل يدفع على كاهل الذمة المالية لبعض الجماعات و الأفراد من أجل تحقيق نفعا ما و تغطية النفقات العامة.

[1]فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص49

خصائص الضريبة: انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استخلاص العناصر التي تشكل خصائص الضريبة:

1_ الضريبة المعاصرة أداء نقدي لا عيني: من أهم خصائص الضريبة أنها فريضة نقدية، أي أنها تدفع في شكل نقدي وليس عيني كما كان في سابق يجسد في كمية من حاصلات الأرض أو عدد من ساعات العمل، لأنه مادامت النفقات العامة في صورة نقدية، فيجب أن تكون الإيرادات العامة بما فيها الضرائب في صورة نقدية [1]

2_ الضريبة تدفع جبرا:تنفرد الدولة بوضع نظام قانوني للضريبة عن طريق تحديد وعائها ومكلف بأدائها وكيفية تحصيلها دون أن يكون ذلك في محل إنفاق مسبق بين الدولة ومكلفين [2]

3_ الضريبة تدفع بصفة نهائية: أي أن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصفة نهائية ن فالدولة غير ملزمة برد قيمتها للمكلفين بها، فنجد أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تصفها الدولة لصالح فئات الشعب لتسيير هذه المرافق،الا أن الشخص يتمتع بهذه الخدمات كالدفاع والأمن والقضاء .... إلخ ليسباعتباره مكلفا بأداء الضريبة بل لكونه عنصرا وفردا من أفراد المجتمع وهذه المنفعة ليس حكرا عليه وحده ولكنها تمس كافة المواطنين داخل المجتمع.

4_ ليس للضريبة مقابل معين: تدفع الضريبة دون مقابل أو منفعة خاصة فالمكلف يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع باعتباره عضوا في الجماعة وليس باعتباره ممولا للضرائب، وعلى هذا فإنه يبدوا منطقيا أن يساهم في تغطية أعباء الدولة التي تحمي الجماعة وتشرف عليهم.

5_ الضريبة تفرض لتحقيق النفع العام: إذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لدفعها، فان الدولة تلتزم باستخدام حصيلتها لتحقيق المنفعة العامة [3]

[1] فوزي عطوي مرجع سبق ذكره ص50
[2] محمد حمو، منور أو سرير محاضرات في جباية المؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية بداود 2009 ص 80
[3] محمد حمو، منور أو سرير، مرجع سابق ص 8

6_ ان الضريبة تدفع تعبيرا عن سياسية الدولة التداخلية: وهذه الخصيصة هي نتيجة طبيعية ومنطقية للخاصية السابقة ولا سيما ان الضريبة – على نحو ما قدمنا – لم تعد أداة مالية محايدة، بل أصبحت أداة تداخلية توظفها الدولة في خدمة الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والصحية وتحقيق النفع العام والرفاهية العامة.

7_ ان الضريبة تفرض وفقا لقدرة المكلف: فالمبدأ العام أن الضريبة تفرض وفقا لطاقة المكلف بها، بعد حسم التنزيلات والإعفاءات القانونية المقررة والتشريع الضريبيالمطبق في الدولة، وهذا مبدأ العام يستجيب بالتأكيد لمفاهيم العدالة والإنصاف ويجنب المكلفين عبء الرجوح تحت وطأة موجبات لا طاقة لهم بها.[1]

1. 2.المبادئ العامة للضريبة

يقصد بالمبادئ العامة مجموعة القواعد والأسس التي يتعين على مشرع اتباعها ومراعاتها ويعتبر أدم سميث اول من رتب تلك القواعد ووضعها في كتاب ثروة الأمم وعليه يمكن لنا تحديدها في أربعة نقاط أساسية كالتالي:

1_ مبدأ العدالة: تنطلق هذه القاعدة من القدرة المالية لدافع الضريبة في المساهمة في الأعباء العامة، بحيث تكون مساهمة أعضاء الجماعة في الأعباء العامة متناسبة مع تحمل نفقات الدولة حسب مقدرتهم النسبية، أي يكون مساهماتهم متناسبة مع دخلهم.

2_ مبدأ اليقين:ان مضمون قاعدة هو ان الضريبة محددة بوضوح من حيث أساس حسابها (وعائها– سعرها) ومعاد الوفاء بها وهذا يعني وضوح الضريبة بالنسبة للمكلف وكذا يجب أن يكون موعد دفعها ومقدارها وكل ما يتعلق بأحكامها وإجراءاتها

3_ مبدأ الملائمة في التحصيل:ويقصد بها أن تجنى الضريبة في الأوقات والطرق الأكثر ملائمة للممول، هذا يعني أن يتلأم ميعاد تحصيل الضريبة مع موعد التحقيق الخل وهو الوقت الذي يكون فيه المكلف أكثر قدرة على الدفع و أكثر تقبلا لعبء الضريبة .

[1]فوزي عطاوي، مرجع سابق ص 58-60

يعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملائمة للدفع كأن تجني ضريبة الرواتب والأجور من المكلفين في أوقات استلام أجورهم وضريبة الأرباح الصناعية والتجارية في نهاية الدورة المالية وعند تحقيق الربح، وعليه تقتضي هذه القاعدة أن يكون للضريبة ميعاد ودفع مناسب وملائم للقدرة المالية للمكلف.

4_ قاعدة الاقتصاد في النفقات: يقصد بهذه القاعدة أن تكون نفقات جباية الضريبة ضئيلة مقرنة بتحصيلاتها قدر الإمكان والا أصبح فرضها عديم الأهمية وتشمل تكاليف الجباية جميع المنح والرواتب التي تدفعها الدولة للأشخاص الذين يعملون على تحصيلها، وهذا يعني بأن يكو ما يصرف من النفقات ضئيلا مقارنة بتحصيلها[1].

3.1.أنواع الضريبة

_ تتعدد أنواع الضريبة وتختلف صورها الفنية باختلاف المكان والزمان ولهذا تحاول كل دولة أن تختار مزيجا متكاملا من أنواع الضرائب، وأن تصيغه في أكثر من ضرورة للتنظيم الفني ملائمة لتحقيق أهداف المجتمع وفيما يلي أهم أنواع الضرائب:

-من حيث المصدر:

1-الضريبة وحيدة والضريبة المتعددة:

- الضريبة الوحيدة: يخلص نظام الضريبة الوحيدة في أن يخضع الدخل الكلي للفرد (الذي تتعدد مصادره بتعدد أوجه نشاطه)، لضريبة واحدة،فلا تخضع كل أنواع الدخل (التي يتقرر أن تصيبها الضريبة)، الا لهذه الريبة الواحدة[2] ، أي الدولة تكتفي بفرض ضريبة واحدة فقط تسعى من خلالها لتحقيق أهداف السياسة الضريبية .
- الضرائب المتعددة: وفيه تحصل الدولةعلى اراداتها من مصادر مختلفة، أي تخضع الدولة المكلفين لأنواع مختلفة من الضرائب وعليه الضرائب المتعددة بمواعيدها

[1] دكار عمر، المعالجة المحاسبية للضرائب كلي الدخل للضرائب على الدخل على ضوء النظام المالي والمحاسبي ومعيار 12، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخضض دراسات محاسبة وجبائيه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2010-2011 ص 8

[2] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر 2005 ص 15

وطرق تحصيلها تخفف محددة العبء الضريبي على المكلف، الأمر الذي من شأنه تقليل من التهرب الضريبي [1] .

_ من حيث السعر[2]:

- الضرائب النسبية: ان الضريبة النسبية تتمثل في ذلك الاقتطاع الضريبي الذي يفرض نسبة واحدة على مجموع المداخيل فمثلا: الضرائب الاقتراعية نجد هنالك علاقة طردية بين الدخل والمعدل فكلما زاد الخل زاد المعدل المطبق تفرض هذه الضرائب وتتزايد بتزايد الوعاء الضريبي، وهذا الأسلوب هو الأكثر اختيار وهنالك أشكال مختلفة.
- التصاعدية بالطبقات: ترتبط بالموالين تصاعديا نسبة الثروة والدخل، تفرض الضريبة بنسبة تتزايد كلما انتقلنا الى طبقة أكثر ثراء.
- التصاعدية بالشرائح: يتم تقييم كل ممول على حدا إلى عدة أقسام أو شرائح ثم نفرض الضريبة بنسبة مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة إلى أخرى وتعتبر هذه الطريقة أكثر عدالة

_ من حيث نقل العبء الضريبي:

_ يعد هذا النوع من أهم الأنواع، فأغلبية الكتاب الاقتصاديين يتفقون على أن الضرائب المباشرة هي ضرائب الدخل والثروة، بينما الضرائب الغير مباشرة هي ضرائب على التداول والانفاق.

- الضرائب المباشرة: اقتطاع قائم مباشر على الأشخاص أو على الممتلكات، الذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية والتي تنتقل مباشرة من المكلف إلى الخزينة العمومية:

1-ضريبة على الدخل: نظرا لتعدد مصادر الدخل فقد أصبحت الضريبة عليه ذات أهمية كبيرة في النظم الضريبية الحديثة فقد يكون المصدر من العمل أو من رأس المال أو منهما معا، كما يمكن أن يكون العمل تجاريا أو صناعيا أو مهنة حرة، وكل

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة ونشر والتوزيع 1992 ص 178

[2] دكار عمر مرجع سبق ذكره ص 8

مصدر من هذه المصادر يدر دخلا يطلق عليه الدخل النوعي أو الفرعي ومجموع الدخول التي يحصل عليها الفرد من مصادر المختلفة تعرف بالدخل الكلي [1]

- الضريبة غير مباشرة[2]: هي الضريبة التي يدفعها المكلف مؤقتا ويستطيع نقل عبئها لشخص آخر فهي تقع في معظم الأحيان على الناصر الاستهلاك أو خدمات المؤدة وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه الأشياء أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة، ونستطيع تقسيم هذه الضريبة إلى ضرائب الاستهلاك وضرائب التداول

- ضرائب الاستهلاك: ويطلق عليه بالنفقات الجارية وهو بديل الدخل كقاعدة للضريبة وتفرض هذه الضريبة على الفرد بمناسبة حدوث واقعة الاستهلاك

- الضرائب على التداول: وهي ضريبة التي تفرض على إنفاق الثروة والعقارات من شخص لآخر من أمثالها:

- الضريبة على التسجيل: وهي الضريبة التي تفرض على انتقال الملكية من شخص لآخر

جدول رقم (1): مزايا ومساوئ الضريبة المباشرة والغير مباشرة

	مزايا	مساوئ
ضريبة المباشرة	- سهلة التحصيل - سهلة المراقبة نسبيا - ثابتة المردودية نسبيا	- طول مدة التحصيل - مقبولة بشكل سيئ من طرف المكلف بالضريبة - مرونة اقتصادية ضعيفة

[1] العناني أحمد حميدي، اقتصاديات المالية العامة ونظم السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، طبعة الأولى 1996

[2] عبد الرزاق النقاش، المالية العامة، دار ورائل للنشر، عمان 1997 ص 160161

ضريبة الغير مباشرة	- مدفوعة بشكل سهل من طرف المكلف بالضريبة - جد منتجة - مرونة اقتصادية قوية وسهلة التحصيل	- ثقيلة المراقبة - غير مستقرة المردودية - تحصيل ناقص (الغش الضريبي والتهرب الضريبي)

المرجع: محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للنشر 2004 ص 71

-من حيث الواقعية المنشئة للضريبة [1]:

واقعية تملك رأس المال بمعنى انتقال رأس المال من شخص لأخر يترتب عن تكليف ضريبي، مثل انتقال المال من المالك إلى الوارث.

- واقعة الإنتاج:إن المادة الأولية التي تخضع إلى تعديلات وتحويلات على الإنتاج.
- واقعة الاستهلاك: إن التكليف الضريبي الناتج عن واقعة الاستهلاك مجسد في مختلف أنواع الضرائب غير المباشرة وعلى رأسها الرسم على القيمة المضافة.

_من حيث المادة الخاضعة[2]:

إن هذا النوع من الضرائب هو السباق إلى الظهور الانتماء لهؤلاء الأشخاص، وتعرف هذه الضريبة في النظام الإسلامي الجزية التي يدفعها أشخاص مقيمين.

- ضرائب على الأشخاص: إن هذا النوع من الضرائب هو السباق إلى الظهور، حيث تدفع من الأشخاص مقسمين في إقليم معين، كما تدفع حسب الانتماء لهؤلاء الأشخاص، وتعرف هذه الضريبة في النظام الإسلامي بـ الجزية التي يدفعها الأشخاص المقيمين.

[1] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الأولى، الجزائر ص 126

[2] مرجع نفسه ص 127

- ضرائب على الأموال:أساس هذه الضريبة هو ما يملكه الشخص وليس الشخص في حد ذاته وهذا الأخير يملك دخل أو راتب، المال أو كلاهما وبالتالي فان أساس فرض الضريبة هو الدخل والمال

2. أهداف الضريبة وأثارها

_ سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة على مختلف الأهداف من خلال المطلب الأول، وتسليط الضوء على أهم محددات الضريبة من خلال المطلب الثاني إما المطلب الثالث فخصصناه لآثار الضريبة على مختلف الأصعدة

1.2.أهداف الضريبة

تساهم الضريبة في تحقيق عدة أهداف للدولة منها الأهداف المالية، الاجتماعية، وحتى السياسية وذلك كماليي:

- الأهداف المالية: تتمثل في الحصول على الإرادات المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة، حيث أن الزيادة في الأعباء المالية المطلوبة من الدولة، نتيجة زيادة المهام الملقاة على عاتقها وما تطلبه من زيادة النفقات، من أجل تحقيق أكبر حصيلة ممكنة يعتبر هدفا لا يغيب عن أي سياسة ضريبية بصورة عامة في الوقت الحاضر [1].
- الأهداف السياسية: ويتمثل هذا الهدف في جانبين أساسيين:

أحدهما داخلي وآخر خارجي، فالداخلية تعتبر الضريبة كأداة في يد الدولة أما الخارجية فتعتبر الضريبة كأداة تستعملها الدولة من أجل تسهيل المعاملات التجارية مع بعض الدول عن طريق منح تسهيلات الجمركية كالإعفاءات وتقديم بعض الامتيازات الضريبية، كما يمكننا استعمالها للحد أو المقاطعة للمنتوجات وسلع أخرى كرفع الرسوم الجمركية من اجل تحقيق أغراض سياسية [2]

- الهدف الاجتماعي: الذي يمثل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل، وعلى سبيل المثال أن يقرر المشرع الضريبي تخفيف

[1]رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر الفكر الماليالإسلامي، دراسة مقارنة، مذكرةماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2013-2014 ص 13

[2]رشيد سالمي، ودورها في الانعكاس الاقتصادي في علوم التسيير فرع المالية، جامعة الجزائر 2020ص 17

الأعباء الضريبية على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، كإعفاء بعض المؤسسات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة من الضرائب[16].

إضافة إلى ذلك؛

- الحد من بعض العادات السيئة وغير المرغوبة في المجتمع: مثل التدخين والمشروبات والمخدرات، وتلجأ الدولة عادة لفرض ضرائب عالية على هذا النوع من الأعمال للحد من انتشارها.
- معالجة أزمة السكن: يمكن أن تكون الضريبة وسيلة لحل مشاكل الإسكان، من خلال إعفاء رأس المال المستثمر في هذا القطاع من الضرائب لمدة زمنية محددة.
- توجيه سياسة النسل في الدولة: فالدول الراغبة بتحديد النسل، وبالتالي عدد السكان تقوم برفع معدل الضرائب على الدخل، والمعدل يزداد عدد أفراد الأسرة أولا تعفي قوانين الضرائب الحد الأدنى للمعيشة من الضريبة[17].
- الأهداف الاقتصادية: تقوم هذه الأداة على أساس استخدام الأداة الضريبية لتحقيق التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار والنمو الاقتصادي وخدمة برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأيضا تفرض ضرائب تصاعدية على السلع الكمالية وغيرا لضرورية والتي يؤدي إنتاجها إلى تبديد جزء من الموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى عدم إلى عدم إقبال المستثمرين الجدد على هذه الأنشطة[1]

- **2.2. محددات الضريبة**

- تهدف الدولة من وراء وضع نظام ضريبي إلى تغطية نفقاتها العامة، ومن بين أهم القواعد التي يبنى عليها النظام الضريبي قاعدة وفرة الحصيلة الضريبية والتي تحددها العديد من العوامل أهمها:

[16]- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:198-201.

[17]- هاشم عبد الرحمن تكروري، الأسس الفلسفية للضرائب، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، سنة 2014، ص:111-112.

[1]رحمة نابتي مرجع سبق ذكره ص20

-1سعر الضريبة : يعتبر عامل جد مهم في تحصيل الضريبة ، و يقصد بالسعر الضريبة نسبة بين مقدار الضريبة و القدر من المادة المكونة لوعائها)أي هو مقدارها منسوبا لقيمة محلها أو وعائها [1] .

و يعرف أيضا على أنه مجموعة القواعد المحددة للعمليات الواجب القيام بها على المادة الخاضعة للضريبة من أجل الحصول على مبلغ الضريبة[2].

وهنالك طريقتان لتحديد سعر الضريبة، الأولى هي التحديد النسبي لسعر الضريبة ويعرفبأنه السعر الذي يبقى ثابتا لا يتغير بتغير وعاء الضريبة، والطريقةالثانية هي التحديد التصاعدي للضريبة وهوالسعر الذي يزداد بازدياد المادة الخاضعة للضريبة والعكس، أي ينخفض بانخفاضها.

2-الوعاء الضريبي : و هو الحدث الذي تخلق به علاقة الدائن و المدين بين الخاضع للضريبة و الخزينة العمومية ، هذا الأخير يختلف اختلاف أنواع الضريبة و يقصد به المادة الخاضعة للضريبة [3]، أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة ، و يحدد بأسلوبين هما : التحديد الكيفي لوعاء الضريبة حيث يأخذ هذا الأسلوب بعين الاعتبار حجم الدخل و مصدره و الظروف الشخصية للمكلف بالضريبة أما الكمي فتستخدم عدة أسس منها المظاهر الخارجية و التقدير المباشر و التقدير الجزافي [4].

-3 تحصيل الضريبة : و يقصد بها مجموعة من العمليات و الإجراءات التي تؤدي الي نقل دين الضريبة من ذمة مكلف بالضريبة من الخزينة العمومية وفقا لقواعد و قوانين مطبقة في هدا الإطار ، و لها عدة أشكال : التحصيل المنظم ، التحصيل الطوعي ، التحصيل بالعودة إلى المنبع و الجباية بطريقة لصق الطابع [5].

3.2.أثار الضريبية

[1]عادل أحمد حشيش أساسيات المالية العامة،ص 170 .

[2]Paul marie gaudemet finance publique (impôt – emprint) 3ed Montchrestien parie 1981 p 231.

[3]بالمأمون سمية، كداني جواد ، الكيفيات المستخدمة لتحديد الضريبة على الدخل الإجمالي ، دراسة حالة مركز الضرائب لولاية البيض ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص محاسبة و جباية 2016-2017 ص 04 .

[4]محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2015 ص 150

[5] Louis Trotabas : Finances publiques Edition Dalloz Paris 1967 P130.

تأثر الضريبة على عدة جوانب مختلفة أهمها :

أثر الضريبة على الاستهلاك: تؤثر الضريبة بصفة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها حيث يتحدد هذا بحسب سعر الضريبة المفروضة، فكلما كان السعر مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، ويترتب على ذلك التأثير على حجم ما يستهلكه الأفراد من السلع وخدمات[2].

أثر الضريبة على الادخار: فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان وبالتالي تقليل الإنفاق على الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مدخراتهم، إلا أن تأثير الضريبة في حجم الادخار ل يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منهما، وكذا إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة الإنفاق الضروري على حساب الإنفاق غير الضروري. من هنا تجد أن اثر الضريبة على الادخار لمقدار دخل المكلف ونوع معيشة، والحالة الاقتصادية عموما، ومدى توافر الباعث على زيادة النشاط مع دفع الضريبة[3].

أثر الضريبة على الإنتاج**:** بما أن الضريبة تؤثر في الاستهلاك والادخار بالسلب، وهذا من شانه تثبيط الإنتاج لأن الاستهلاك عامل مهم للنمو الاقتصادي، كما أن الادخار تربطه علاقة طردية بالاستثمار وبالتالي الإنتاج. فكلما كان الادخار كبيرا كلما زاد حجم الاستثمار وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج.[1]

أ. **أثر الضريبة على الأسعار**: الأصل أن الضريبة تقتطع جانبا من دخول الأفراد، الأمر الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض وذلك بشرط أن تدخل حصيلة الضريبة هذه مجال التداول، ويعني ذلك أنه إذا تم الاحتفاظ بمقدار الضريبة دون أن يزداد معه تيار التداول النقدي كما إذا تم سداد قرض خارجي بهذه الحصيلة الضريبية مثلا أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي ومن ثم يخف ضغط الطلب على الأسعار في فترات التضخم. أما فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى الاقتطاع

---

(2)- عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، المطبوعات الجامعية، الكويت، 1982، ص225

(3)- المرجع نفسه، ص225.

[1] المرجع نفسه ص 226

الضريبي من دخول الأفراد، فإن تشجيع الإنفاق وخاصة من جانب الدولة لتشجيع الطلب الكلي الفعال يقضي على عوامل الركود وفقا لتحليل كبير في هذا الشأن.[1]

ب. أثر الضريبة على الاستثمار: تستخدم الضريبة للتأثير على الاستثمار باعتباره أداة لتحقيق النمو بتخفيض الضريبة أو إلغائها ومن إعفاءات ضريبية لهذا الغرض، فعندما تفرض الضريبة على قطاع اقتصادي بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسعا يوجه الممولون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكبر، كما تستخدم الضريبة كأداة فعالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع.[2]

3. ماهية السياسة الضريبية

في هذا المبحث سنتطرق إلى المفاهيم العامة للسياسة الضريبية من حيث المفهوم و أدوات السياسة الضريبية و سنحاول طرح مرتكزات هذه السياسة و أهدافها و كذا فعالية السياسة الضريبية و مؤشراتها

.1.3 السياسة الضريبية : مفهوم ، أدوات

مفهوم السياسة الضريبية:

اختلف الباحثون في وضع تعريفاً محدداً للسياسة الضريبية بسبب اختلاف وجهات النظر حول دقة ما يعنيه هذا المفهوم لاعتبارات مختلفة. وسوف نعرّج على بعض من هذه التعارف :

- السياسة الضريبية تعني الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي على مختلف المستويات ، وهي تسعى إلى تحديد وتكييف حجم الإرادات الكافية لتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني ، وكذا إحداث التوازن الاقتصادي بقدر الإمكان، وتحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع أعبائهم حسب قدرتهم و الاستفادة من ميع الخدمات على السواء [3]

[1] حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، سنة (2006/2005)، ص:16-17.

[2] المرجع نفسه ص 18

[3] محمدي حسيبة ،دور و أهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة الزائر 2001،ص130

- تعتبر السياسة الضريبية مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية [1]

- كما تعرف أيضا على أنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية و المحتملة لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع [2]

أما " موريس لويس " فيعرفها : " بأنها فن الإقتطاع بأحسن صيغة ممكنة مبلغ من الضرائب محدد مسبقا ، بحيث تمتد عبارة أحسن صيغة ممكنة إلى عدة جوانب منها العدالة الاجتماعية ، التجارة الخارجية ، التطور التقني ... ، وكذلك تنمية الإدخار[3]

وهنالك من يعتبرها مجموعة القرارات المتخذة لتأسيس و تنظيم و تطبيق الاقتطاعات الضريبية طبقا للأهداف السلطات العمومية[4]

وعليه يمكن اعتبار السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية لما تحققه في مجال التنمية الاقتصادية لأنها تعد عنصرا من العناصر التي تؤثر على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى كل الأدوار الفعالة لكل ضريبة في الإطار العام للهيكل الضريبي من حيث أثر كل ضريبة بمجمل الدخل الوطني[5].

ومن التعارف السابقة يمكن اعتبار السياسة الضريبية أداة من أدوات السياسة المالية تستخدما الدولة وتكيفها لتحقيق برامجها الاقتصادية و تنفيذ المشاريع التنموية

أدوات السياسة الضريبية :

أدوات السياسة الضريبية أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضريبية بالإنفاق الضريبي وهي عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية النمطية تقدم إلى بعض المكلفين بالضريبة من أجل تحقيق بعض الأهداف المستقبلية، والتي تشمل زيادة الوعاء الضريبي

[1] قدي عبد المجيد ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003، ص139

[2] سعيد عبد العزيز عثمان ، النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ،ص 13

[3] M. LOURE , Influence de la fiscalité sur la formation de l'épargne , Revue des sciences et législation financiéres , 1954 , page 290

[4] BRACHET Bernard . le système Fiscale Français. lis . 7 éme éditions . AOUT 1997 ; PARIS P .14

[5] السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية...، دار النهضة العربية، القاهرة،1993، ص 418

وتوسيعه مستقبلا أو تحقيق بعض الأهداف الأخرى غير الهدف المالي، وتتمثل أهم هذه الأدوات فيما تتضمنه سياسة التحفيز الضريبي المنتهجة من طرف الدولة من آليات وأدوات، هذه الادوات قد تكون عبارة عن إعفاءات ضريبية أو تخفيظات في المعدل أو ترحيل الخسائر للسنوات اللاحقة أو تطبيق نظام الإهتلاك المتلائم مع وضعية المشروع الاستثماري وليس فرض نظام معين من أنظمة الإهتلاك والتي قد لا تتلاءم مع طبيعة المشروع الاستثماري المقام[1]

1- الإعفاءات والتخفيضات الضريبية: الإعفاء الضريبي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلّفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وتكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة أما التخفيضات الضريبية فتعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط،كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها

2- نظام الامتلاك وإمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: يعرف الامتلاك على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي

3- تحفيزات ضريبية ممنوحة للاستثمار: والتي تتعلق أساسا بفترة الإنجاز للمشروع الاستثماري، إلا أن الدولة تمنح تحفيزات ضريبية للمشاريع الاستثمارية حتى قبل الشروع في الإنجاز أو حتى بعد عملية الإنجاز، فقد تكون هناك تحفيزات ضريبية مرتبطة بفترة تأسيس وإنشاء المشروع الاستثماري

3.2.مرتكزات السياسة الضريبية و أهدافها

من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، يجب أن يرتكز النظـام الـضريبي لأية دولة على مجموعة من القواعد أهمها[2] :

تحديد الأهداف ذات الأولية للنظام الضريبي للدولة، خلال فترة زمنيـة محـددة و دون تجاهل الواقع السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي داخليا وخارجيا

[1] عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره ص1 .172

[2] أحمد عبد العزيز الشرقاوي: السياسة الضريبية و العدالة الاجتماعية في مصر، القاهرة ،معهد التخطيط القومي،1981،ص 10.

التنسيق بين السياسة الضريبية وباقي السياسات الاقتصادية الأخرى

التقليل من التناقضات الناجمة عن قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها من ذلك التوسع في منح الامتيازات الضريبية لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية قد يكون على حساب الهدف المالي للضريبة

التوليف والمزج المناسب بين أدوات السياسة الضريبية عند تحديد الهيكل الضريبي.

أهد اف السياسة الضريبية :

1- تكوين رأس المال

2- سرعة التطور التكنولوجي

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي

4-توجيه قرارات أرباب العمل

5-إعادة توزيع الدخل

6-زيادة تنافسية المؤسسة

7-تصحيح إخفاقات السوق

8-وجيه الاستهلاك

.3.3. فعالية السياسة الضريبية و مؤشراتها

مفهوم فعالية السياسة الضريبية :

تعددت التعاريف التي تعرضت لمفهوم الفعالية الضريبية، حيث ذهب البعض إلى تعريفها على أنها : التوفيق بين العدالة الضريبية التي تأخذ في الحسبان مختلف الاعتبارات الاجتماعية والفعالية الاقتصادية ، التي تمكن من تخفيض التشوهات الاقتصادية الناتجة عن فرض الضرائب [1]

وذهب آخرون إلى تعريفها على أنها تحقق بالاعتراف بمشروعيتها على مستوى مجتمع معين، فالضريبة المثلى هي الضريبة التي تكون عادلة، حيث أنها من طرف الجميع، و يصعب تجنبها ولها أثر واضح، إضافة إلى كونها ضريبة بسيطة

[1] Bernard Salanié, The Economics of Taxation, translation by the Massachusetts Institute of Technology , The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, United States Of America, 2003, p. 79, Is available on the site : www.f3.tiera.ru/...Economics/ on 10/05/2013

ذات مردودية جيدة يمكن تطبيقها بأقل تكلفة، وبعدد قليل من الإجراءات وبإدارة ضريبية بسيطة ووعاء وحيد[1] أما الأستاذين بجامعة ستانفورد روبيرت هل ( ) hall Robertو الفان رابوشك(Rabushka Alvin) فيريان أن الفعالية الضريبية يمكن أن تحقق عن طريق ، احلال الضرائب الحالية بضريبة واحدة نسبية مع الغاء الاعفاءات 2وتطبيق معدل وحيد، وأن اعتماد مثل هذا التدبير يمكن من تحويل وقلب الحياة [2]

مؤشرات فعالية السياسة الضريبية :

إن فعالية السياسة الضريبية ترتبط بمدى فعالية النظام الضريبي الذي يعتبر ترجمة فنية لها، وللوصول لهذا الفعالية لا بد أن يستجيب هذا النظام إلى مجموعة من المعايير يمكن على ضوئها تقييمه، ومن أبرز هذه المؤشرات مايلي :

1- مؤشرات مؤشرات فيتو تانزي

يحدد مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال: [3]

- 1مؤشر التركز: يقتضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ، كما أنه يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة الضريبية، وتفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مبالغ فيها .

- 2مؤشر التشتت: ويتعلق بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل، فمثل هذا النوع من الضر ائب يجب التخلص منه سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفها أثر على مردودية الضرائب

[1] لعباس بهناس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005 ،ص: 9

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 164

[3] محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و 3 بين سنتي 1965 و 1981 علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004 ، ص: 204 –205

- 3مؤشر التآكل: ويتعلق بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا. فإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات لمختلف الأنشطة والقطاعات فإن ذلك سوف يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي، وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات، ومثل هذا المسعى من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي

– 4 مؤشر تأخر التحصيل: ويتعلق الأمر بوضع الآليات التي تمكن من جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقة للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم، ولهذا لابد من أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات

- 5 مؤشر التحديد: ويتعلق بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، في ظل إمكانية إحلال بعض الضرائب بضرائب أخرى، فمثلا يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي بضريبة واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض

– 6 مؤشر الموضوعية: ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماهتم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها، ويصب هذا ضمن مبدأ اليقين الذي مؤشر التنفيذ: يتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية، وهذا يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات يقضي حسب آدم سميث بأن تكون الضريبة الواجب ّ دفعها محددة على سبيل اليقين دونما غموض أو تحكم

– 7 مؤشر التنفيذ: يتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية، وهذا يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات، ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية

لأنها القائم الأساسي على التنفيذ، فضلا عن مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقعين الاقتصادي والاجتماعي.

- 8 .مؤشر تكلفة التحصيل: وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في النفقات، وهذا بجعل تكلفة الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة

2- مؤشرات ريتشارد موسجريف:

وهي تعبر عن المتطلبات الواجب توفرها في النظام الضريبي لضمان فعاليته، وهي كالتالي :[1]

- 1ضرور ة تساوي توزيع العبء الضريبي: إذ يجب أن يدفع كل فرد تبعا لحصته العادلة، وللقدرة على الدفع مظهران، أولهما المساواة الأفقية التي تقتضي بأن يتحمل الممولون الذين هم في وضعيات اقتصادية متساوية أعباءا متساوية، أمي، أما المظهر الثاني فيتمثل في المساواة العمودية التي تقتضي أن تكون القدرة على الدفع متناسبة مع المستوى الاقتصادي للممول

- 2 ضرورة اختيار الضرائب التي تقلل التعارض مع القرارات الاقتصادية، أي مع كفاءة السوق .

– 3ضرورة ألا يتم استخدام السياسة الضريبية لتحقيق أهداف تتعارض مع هدف تحقيق المساواة ضمن النظام الضريبي

4 –ضرورة أن يسمح الهيكل الضريبي للنظام باستخدام السياسة الميزانية لتحقيق أهداف مثل النمو والاستقرار

- 5 .ضرورة أن يسمح النظام الضريبي للإدارة بالعمل بصورة عادلة وغير اعتباطية، وأن يكون أسلوها واضحا للمكلف، وتكون هذه الإدارة ذات كفاءة وتعمل على تخفيض تكلفة التحصيل الضريبي إلى أدنى مستوى ممكن .

3- مؤشرات مجموعة العمل الاوروبية :

[1] عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص: 103

حددت مجموعة العمل الأوربية مجموعة من المعايير الواجب توفرها في النظام الضريبي، وذلك في اجتماعها حول وضع وعاء مشترك للضرائب على أرباح الشركات، هذه المعايير تتمثل في:[1]

- 1 العدالة الرأسية: أي توزيع الأعباء حسب المقدرة التكليفية للممولين
- 2 العدالة الأفقية: بمعنى ضورة معاملة الأفراد الذي هم في نفس الوضعية نفس المعاملة الضريبية
- 3 الحيادية تجاه مختلف الاستثمارات
- 4 الفعالية: أي قدرة الوعاء على تحقيق الأهداف الأساسية
- 5 البساطة واليقين والشفافية
- 6 الانسجام والتجانس بحيث إذا كان لمتعاملين نفس النتيجة التجارية، فيجب أن يحققا نفس النتيجة الضريبية
- 7 المرونة: أي ضرورة نمو الأوعية الضريبية مع نمو الأسواق والنشاط عبر الزمن
- 8 وضع آليات رقابية .على الرغم من اختلاف المؤشرات التي قمنا باستعراضها واختلاف أصحابها، إلا أنها تتقاطع فيما بينها إلى حد كبير، و هي تعتبر صياغات جديدة ومتكيفة للمبادئ التقليدية للضريبة.

[1] المرجع السابق ،ص 104

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالضريبة والسياسة الضريبية، وقد مكننا ذلك من استخلاص ما يلي:

-1 تعتبر الضريبة فريضة نقدية، تتحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المنويين بغرض تغطية أعبائها العامة.

-2 الضريبة لها دور فعال في تمويل خزينة الدولة.

-3 هناك تكامل بين أنواع الضرائب المختلفة، فمزايا كل نوع منها يصحح عيوب النوع الأخرى، هذا ما يدعوا إلى المزج بينهما للحصول على نظام ضريبي ملائم للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة .

-4 لكي تتمكن الضريبة من تحقيق أهدافها المالية والاجتماعية والاقتصادية لابد من تواجدها في إطار سياسة ضريبية فعالة، بحيث تتوقف هذه الفعالية على مجموعة من المبادئ لتدعيم هذه الفعالية

-5 لا يمكن للضريبة أن تحقق أهدافها إلا عن طريق سياسة ضريبية فعالة، ولهذا السبب قام المشرع الجزائري بتعديلات ضريبية من أجل إحداث آثار إيجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد وهذا ما سنتطرق له في الفصل الثاني من خلال إعطاء الإطار ألمفاهيمي والنظري للاستثمار الأجنبي المباشر في الفصل الثالث من خلال وضع دراسة تحليلية للدراسة السياسة الضريبية و دورها في جلب عدد أكبر من الاستثمارات.

الفصل
الثالث

مقدمة :

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي **المباشر** خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية ، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينيات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه شركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول .

مع عقد الثمانينيات اختلفت هذه النظرة و أصبحت الحكومة تتنافس مع بعضها البعض لجذب المزيد من التدفقات و الاستثمار الأجنبي المباشر عل الساحة الدولية في السنوات الأخيرة ، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية ، و تسيطر على المبادلات الدولية وكذا رفع الإنتاج و إيرادات الدول من القطاع الجبائي و امتصاص البطالة خاصة في ظل حجم تزايد المديونية الخارجية .

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

1. **مفاهيم عامة للاستثمار الأجنبي المباشر**
2. **الاستثمار الأجنبي مباشر –دوافع- نظريات – انعكاسات**
3. **مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر**

1. مفاهيم عامة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات و قد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين و في ما يلي سنتطرق إلى أهم محطاته حيث سنسلط الضوء على التطور التاريخي للاستثمار و مفهومه من خلال المبحث الأول و في المطلب الثاني سنحاول عرض أشكال الاستثمار و خصائصه أما في المبحث الثالث سنعرض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

1.1. التطور التاريخي للاستثمار و مفهومه

1/ - التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

يرجع تاريخ الازدهار للاستثمار الأجنبي المباشر بداية القرن تاسع عشر تزامنا و قياما مع الثورة الصناعية حيث ساعد اتساع التجارة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى أوربا من أجل الاستثمار و كان يقوم هذا الاستثمار شركات تبعا للدول الاستعمارية وعليه يمكن تقسيم هذا التدرج التاريخي إلى أربعة مراحل هامة و هي : [1]

1/- المرحلة الأولى: 1800-1914

سادة هذه المرحلة ظروف اقتصادية و سياسية ملائمة شكل كبير لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

-انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات

- توافر فرص الاستثمارية في المستعمرات

- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب

[1] :علي عبد الفتاح ابوشرار ،الاقتصاد الدولي ، دار الكبير ،عمان 2006 ص 235

- حرية حركة رؤوس الأموال و التجارة

- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب

-حرية حركة رؤوس الأموال و التجارة

-حماية أكيدة من جانب الدولة المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية ، لاستغلال الثروات الطبيعية ولذلك توجه ثلثا رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السلك الحديدية و مرافقة البنية التحتية

2/- المرحلة الثانية : 1914-1944

من أهم ما ميز هذه المرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي كما كان عليه و بشكل كبير نتيجة أسباب منها :

-ظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي

-انحياز قاعدة الذهب و قيام العديد من الدول بتصفية استثمارها فبعض المستعمرات جراء تضررها من الحرب

-في ظل هذه الظروف كان الاستثمار مرتكزا أساسا في مجال الثروات النفطية و المرافق التي تخدم هذه الاستثمارات مثل بناء السكك الحديدية و الموانئ ، مما يلاحظ تراجع دور المملكة المتحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر لتحل محلها الولايات المتحدة الأمريكية

3/- المرحلة الثالثة: 1945-1989

وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية أين شهد الاستثمار توسعا كبيرا بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينيات ، حيث تدفق الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعات التحويلية من أجل الحصول على موارد خام ، أما عن قابلية التحويل بيم العملات الوطنية لدول مختلفة و التي أفرزتها ثقافة بريتونرودز

فكان هدفها الأساسي تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزات الحساب الجاري وليس تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، قامت الدول النامية حديثة الاستقبال بفرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر ظن منها أنه ينقص من سيادتها الاقتصادية و السياسية ، وعليه فضلت القروض المصرفية على الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أقل تكلفة فبزوالها يزول العبء الخارجي على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر

4/-مرحلة الرابعة: 1990-الآن

لقد تحدد تحول كبير في مصادر التمويل لدى الدول النامية في السنوات الأخيرة أين تقدمت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات ، وحل محل المعنوية الدولية ، حيث حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أنبي مباشر وتدفقات الأسهم و السندات محل القروض البنكية التجارية بسبب عدم سداد هذه القروض ، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاصة بل من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق [1]

2/- مفهوم الاستثمار الأجنبي:

2_1/- مفهوم الاستثمار:

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه و يختلف مفهومه باختلاف المجالات و الميادين الموجهة إليه

- لغة: لم يخرج كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه ثمرة الرجل ماله أي أحسن القيام بيه و نماه [2]

[1] منور أوسرير عليان ، حوافز الاستثمار الخاص ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2،الجزائر 2004،ص105
[2] محمد محمد أحمد سويلم ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون و الفقه ،طبعة الأولى ،ص23

- في حين عرفه آخرون بأنه عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية [1]

يعرف كذلك على أنه: استخدام المدخرات في تكوين الطاقة الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات و المحافظة على الطاقة الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات و المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها [2]

قد يكون مباشر عندما تقوم المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأس مالية (الآلات..) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو المشاركات التضامن وفي الحالة يكون للمستثمر حصة مؤهله للمشاركة بالإدارة أو تأثير على قرارات إدارتها [3] .

من التعاريف السابقة نستخلص أن : الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو الكل الاستثمارات في مشروع معين ، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة وحال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول مضيفة [4]

الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر سنستورد منها ما يلي :

1- تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية للاستثمار المباشر OECD :

[1] موسى يودهان القوانين الأساسية للاستثمار في الدول مغاربة ،نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها الجزائر ،دار مدني2006ص10

[2] تحسين عمر ،الاستثمار والعولمة ،طبعة الأولى ،القاهرة دار الكتاب الحديث 2000ص50

[3] معاوية أحمد حسين ،الاستثمار الأجنبي و أثره على النمو و التكامل الاقتصادي في دول المجلس لتعاون لدول الخليج ، ملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض 2009ص 8

[4] عبد السلام أبو فحق ، نظريات التدويل و الاستثمارات الأجنبية ، الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة 1989ص13

- هو تحرير حركيات رؤوس الأموال الدولية ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة [1]

- أو هو الاستثمار من أجل تحقيق أهداف إحصائية لأن عملية قياس حركية الاستثمار و الدولة المضيفة لا يمكن أن يكون انطلاقا من توحيد المعارف المستعملة من طرف الدولة الأصلية لاستثمار و الدولة المضيفة له [2].

2- تعريف صندوق النقد الدولي FMI:

نوع من الاستثمار الدولي[3] الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على المصلحة الدائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة بالإضافة إلى تمتع مستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النقود في إدارة المؤسسة [4]

3- المنظمة العالمية للتجارة OMC:

فعرفته على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) و الذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) و ذلك مع نية تسييرها [5].

4- مؤتمر الأمم المتحدة و التنميةUNCTAD:

ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين الشركة الأم في القطر (القطر الذي

[1]http//:www.ocde.arg.wvguer de 3/4/2018

[2] http//:www.ctubuddd.jecrar.com vigueur de 3/4/2018

[3]

[4] OECD.third Edition of the detailed benchmark of foreign direct investment. Paris . 1999K p7

[5] بلال بوجمعة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تلمسان 2007ص 19

تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة الوحدة الإنتاج في القطر الآخر (القطر المستقبل للاستثمار) [1].

- كما عرفه آخرون على أنه المشاركة في ملكية رأس مال الشركة بنسبة 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها [2]

- تختلف عينة الملكية من دولة لأخرى ففي هولندا 100، و نمسا و كندا تحدد بنسبة 50، و دول أخرى تجعلها 25، مثل أستراليا و اليابان و بريطانيا و ألمانيا ، أما فليندا و فرنسا و إسبانيا تحددها بنسبة 20، ودينيمارك و ولايات المتحدة الأمريكية فجعلتها بنسبة 4. [3]

وعليه من التعاريف السابقة يمكن لنا استخلاص تعريف شامل للاستثمار الأجنبي على أنه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات في بلد عين أو لتوسيع في بلد آخر و السمة المميزة لهذا الاستثمار هو أنه لا يشمل على نقل المواد فقط و إنما حيازة و تملك الأصول في البلد المضيف .

2.1. أشكال الاستثمار الأجنبي و خصائصه

1_ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر في الدول النامية بما تقتضيه حاجة هذه الدول ومصلحة شركات متعددة الجنسيات و يمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة و انفتاح الأسواق و غياب العوائق و الحواجز أمام التجارة الدولية على النحو التالي :

الاستثمار الأجنبي المرتبط بالملكية :

من حيث الملكية يمكنه أخذ الأشكال التالية:

[1] علي عبد القادر ، محددات الاستثمار الأجنبي ،قضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد واحد و الثلاثون، 2004، ص 4

[2] Michel menry bouhet la globalisation K introduction à l'économie du nouveau monde France learson education 2005 p 99

[3] فيصل جيب حاقض ، دور الاستثمار في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير تلمسان ،2007 ص 19

1- الاستثمار المشترك: إن هذا النوع من الاستثمار يساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر ، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية ، و القوانين و الإجراءات و الفهم التام لأسواق المحلية ، أما الطرف الآخر فلديه التكنولوجيا الصناعية و الخبرة الإدارية و الإنتاج المتقدم ، كما أنه بالنسبة للطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب ، مقارنة فيما إذا قام أحد الطرفين بإقامة المشروع [1]

_ أما بيتر يسترا فيري: يرى أنه الاستثمار المشترك ينطوي على العمليات إنتاجية أو التسويقية تتم في دولة أجنبية و يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العمليات الإنتاجية بدون سيطرة كاملة عليه [2]

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تمثل المشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات في حين نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار ، و السبب في ذلك الخوف من التبعية الاقتصادية ، وما يترتب عليها من آثار سياسية و اقتصادية كسيادة احتكار شركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية [3]

3- الاستثمارات في المنطقة الحرة :

ويطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي ، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين و التشريعات للبلدان المضيفة ،

[1] نزية عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2007 ،ص 38

[2] عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، مكتبة و مطبعة الإشاعة الفنية 1998 ص 25

[3] مرجع نفسه ص 19

ويعمل ضمن القوانين محددة و منطقية لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة [1]

و يكون الهدف الأساسي لإنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري ،و لأجل ذلك تعمل الدولة على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا و الحوافز و الإعفاءات الضريبية و الجمركية وقطع الأراضي بأسعار منخفضة [2]

الاستثمار الأجنبي المباشر غير مرتبط بالملكية :

يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل عل صوت فعال في إدارة المشروع الأجنبي المباشر عن طريق وسائل أخرى غير اكتساب حصة من الأسهم (الملكية) وهذه الأنماط للاستثمار الأجنبي قد تظهر بشكل استثمار مباشر أو غير مباشر و هذه الأشكال هي [3] :

1- عقود التراخيص (الامتياز):

عبارة عن أتفاق بين الشركة متعددة الجنسية و المستثمر الوطني ، بمقتضاه تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غير ذلك من صنوف الاحتكار التكنولوجي مقابل ريع نقدي معين [4]

وهنالك نوعان من هذه التراخيص الأولى تراخيص الاضطرارية وهي التي تسود الدول النامية حيث يصعب على شركات متعددة الجنسيات الحصول على التملك الكامل للاستثمار أما الترخيص الثاني فهي التراخيص الاختيارية

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية :منظماتها – شركاتها – تداعياتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2006 ص 185

[2] عبد الرزاق محمد حسين الجبوري ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ،دار المد للنشر و التوزيع طبعة الأولى ،عمان 2014 ص

[3] Unctad (world Investment report ، 1998 trends and determinant) . U new York and Geneva . 1998.p 351

[4] محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 107 ، الكويت 1986 ص 228-229

تمنحها شركات متعددة الجنسيات لغرض التسويق و الإنتاج كأسلوب غير مباشر

2- عمليات تسليم المفاتيح :

وهي عبارة عن أتفاق أو عقد يتم بين الطرف الوطني و الطرف الأجنبي يقوم الطرف الثاني بإنشاء مشروع استثماري و إكماله حتى بداية التشغيل ، بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الأول ، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن البلد المضيف يتحمل تكاليف الطرف الأجنبي مقابل تقديمه للتصميمات الخاصة بالمشروع وطق تشغيله و إدارته و صيانته [1]

3- عقود الإدارة:

عبارة عن عقد بين البلد المضيف و شركات معينة ، يتم بموجبها منح البلد المضيف جهات إدارية أو إدارة شركات معينة مشهود لها بالكفاءة الإدارية ، منحها إدارة كل أو الجزء من العمليات و الأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء عائد مادي منصوص عليه في العقد ، في شكل أتعاب للجهة الإدارية أو الشركة متعددة الجنسية [2]

4- التعاقد من الباطن :

وهي عقود امتياز أو أنتاج أو عملية تصنيع من الباطن على نطاق دولي ، وهنا يتم الاتفاق بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فرعهما مثلا) على أن يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج و توريد أو تصدير المنتجات أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول ، الذي يستخدمها في إنتاج متوجاته النهائية ،و بعلامة تجارية ، وقد يقوم الطرف الأول (الأصل) بتزويد المقاول من الباطن ببعض احتياجاته اللازمة لتصنيع السلع النهائية ، ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصل [3]

خصائص الاستثمار الأجنبي:

[1] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره ص 274-275
[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، مرجع سبق ذكره ص 48
[3] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره ص 506

تتميز تدفقات الاستثمار الأجنبي داخل الدولة المضيفة بمجموعة من الخصائص منها[1] :

- تركيز الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية.
- اتجاه الاستثمارات الأجنبية من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة ابتعادا عن مشكلات البيئة و الضرائب و المنافسة الطاحنة في الدولة الأم.
- اتجاه الاستثمار الأجنبي إلى الدولة المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار أعلى في الخارج بالمقارنة مع الاستثمار في الدولة الأم.
- في حالة تدني قيمة العملة في الدولة المضيفة يتركز الاستثمار الأجنبي على التصدير و أيضا في حالة انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية فتزداد قدرته التنافسية في السوق العالمي كما تسيطر على التكنولوجيا الحديثة.
- يتمركز الاستثمار الأجنبي في الدول الغربية حيث تعتبر أمريكا أكبر مستورد للاستثمارات الدولية، أما اليابان أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي في كل من أمريكا و أوربا و دول جنوب شرق آسيا .

3.1. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري ، و هذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر ، و إن المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في التدفقات رأس المال ، تؤثر سلبا أو إيجابا في فرص نجاح المشروع الاستثماري ، فعلى الرغم من الحوافز التي تقدمها الدول النامية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أنه يلاحظ انخفاض في حجم هذه التدفقات ، وهذا يعني أن التدفقات لا تعتمد على الحوافز التي تقدمها الدول بقدر ما تعتمد على المحددات الأجنبية المباشرة على ثلاثة أنواع هي : محددات أطار سياسات الاستثمار الأجنبي

[1] فريد نجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة إسكندرية، سنة 2000، ص21-22

المباشر ، و المحددات المتعلقة بتيسير الأعمال ، و المحددات الاقتصادية ، ويحتوي كل نوع منها على عوامل فرعية مؤثرة في التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و كالتالي [1]:

1- إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر : والتي يكون لها أثر مباشر في الاستثمارات في البلد المضيف كالاستقرار السياسي ، حيث أنه كلما كان المناخ السياسي للبلد مستقر وغير مستقر خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية و ساعدها على زيادة استثماراتها [2]

_ فإذا كان النظام السياسي قائم على الحرية و احترام حقوق الإنسان و توجد ثقة للمواطنين فيه، فهذا يساعد على خلق بيئة سياسة جاذبة للاستثمار الأجنبي ، فالمستثمر الأجنبي لا يقوم باستثماراته إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم ، فلا نتوقع منه القيام باستثماراته و إنشاء مشاريعه في دولة تنعدم فيها الحياة السياسية المستقرة [3]

2- التسهيلات لتسير و إدارة أعمال المستثمرين: والتي ترتبط بحوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار و الكفاءة الإدارية و النواحي الاجتماعية (التعليمية و الترفيهية) والتقريب الذاتي (التآلف مع اللغة و الثقافة المحلية) [4] .

كما تشمل التدابير التي تأخذها الدولة المضيفة لتسهيل أعمال المستثمرين الأجانب، و تتمثل هذه الجهود بتشجيع الاستثمار و إعطاءه الحوافز المناسبة و خلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، و الحد من الفساد المالي و الإداري

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، مرجع سبق ذكره ص 67
[2] حسين علي خربش و آخرون ، الاستثمار والتمويل بين النظرية و التطبيق ، دار زهران ، عمان ، الأردن 1999ص 189
[3] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، مرجع سابق ص 69
[4] Ali t. Sadik. Ali a. Bolbil K. (mobilizing international capital for Arab economic development: with special reference to the role and determinants of FDI) Arab economic journal . no (26) . vol (10) winter 2001. P 19

المستشري في البلدان النامية، و تحسين الكفاءة الإدارية ، و توفير المرافق العامة و القضاء على البيروقراطية المنتشرة في الأجهزة الحكومية .

3- المحددات الاقتصادية: إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير ، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة ،كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلابد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق[1]

إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذب للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء ، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البني تعتبر جاذبة للاستثمار[2] .

2. أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم و على الدولة المضيفة، فان العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع من خلال إعطاء عدة تفسيرات لمختلف النظريات ، وفي هذا الإطار سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية حسب الترتيب : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ، دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ، أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.2. النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

[1] حاتم القرنشاوي ، تجارب عربية في الجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مؤتمر الاستثمار و التمويل ، مصر 2006 ص5

[2] علي عباس ،إدارة الأعمال الدولية ، دار الحامد 2007 ص 176

تباينت النظريات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لاختلاف التحليل الذي اتبعه الباحثون في أسباب ودوافع هذا النوع من الاستثمار، لذا سيتم تقسيم هذه التفسيرات إلى تقليدية و أخرى حديثة:

التفسير التقليدي: لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

1- النظرية الكلاسيكية: لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط[1]. حيث تطورت هذه النظرية على يد بعض الاقتصاديين لفهم و تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، و أطلق عليها نظرية التحركات الدولية لرأس المال ، فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال ، والتي تعني معدل الخصم الذي من شأنه أن يساوي بين القيمة الحاضرة للتدفقات السنوية المتوقعة للعائد من الاستثمار و بين سعر عرض الأصل الرأسمالي [2] برغم مما قدمته هذه النظرية إلا أنها لم تسلم من الانتقادات و من أهم الانتقادات الموجهة إليها ، أنها لم تستطع التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير مباشر ، فهذه النظرية تعامل الاستثمار الأجنبي من زاوية تدفق رأس المال المالي و لم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتضمن إضافة رأس المال ، التكنولوجيا ، المهارات الفنية و الإدارة و يرها ، كما أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية ، وهذا ما أدى إلى ظهور نظرية أخر مختلفة تما عن ما قدمته هذه الأخيرة

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن ، 2007، ص 55
[2] علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ،سلسلة جسر التنمية ، العدد (21) السنة الثالثة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، تموز 2004، ص 7

2- نظرية عدم كمال الأسواق : تقوم هذه النظرية على افتراض أن الأسواق في البلدان النامية هي أسواق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة ، وان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقوم فقط للحصول على عوائد عالية و إلا لصار استثمارا غير مباشرا .

_ من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية ، هذا ما أدى إلى ظهور النظرية الاحتكارية

3- نظرية الميزة الاحتكارية : يعتبر هايمر أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري. وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية ولم تشرح كذلك الحكمة في أن إنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة. [1]

التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر: من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1- نظرية توزيع المخاطر : ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر. فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي

[1] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003، ص: 48

فكرة مشابهة للفكرة العـامية قائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق و الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة ، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها [1]

2- نظرية دورة حياة المنتج : تقدم هذه النظرية تفسيرا لأسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المضيفة النامية بصفة خاصة و البلدان المتقدمة بصفة عامة ، و تحاول أن توضح دوافع الشركات متعددة الجنسية من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة ، و أسباب و كيفية انتشار الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج حدود البلد الأم من جهة أخرى [2] ، وقد وضعة هذه النظرية من قبل الاقتصادي فيرنون عام 1966، و تنص على أنه في المراحل المبكرة من حياة المنتوج ،ينتج من قبل الشركة المبتكرة في سوقها المحلي ، و في المرحلة الثانية تصدر الشركة المنتجة منتجوها إلى دول صناعية أخرى و ربما تستثمر في هذه الدول ، وفي المرحلة الثالثة فإن المنتج يكون نمطي بالكامل و تزداد المنافسة السعرية ، و هذا ما يدفع الشركة إل الاستثمار في البلدان النامية للحصول على عمل

[1] رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007ص 48.
[2] عبد السلام أبو فحف ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، مصدر سابق ص 400

أرخص [1] ، ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالآتي :

1- مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي

2- مرحلة النمو والتصدير

3- مرحلة نضوج السلعة

4- مرحلة الانحدار والتدهور

- من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

1- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة .

2- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية

3- النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدول : قد قام دنينغ بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية و نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع و قد أوضح دنينغ أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج و هي:

1- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.

2- .أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

3- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إيها الشركة المستثمرة،مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية[2]

[1] رضا عبد السلام ، مرجع سابق ص 49

[2] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ،مصر، الدار الجامعية ، 2003، ص49- 50

4- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية) : تقوم هذه النظرية على تحليل مجموعة من الفروض الاقتصادية الكلية ، و يقودها الاقتصاديان (كوجيما) و (أوزوا) ، وان نموذجهما يعتمد على الجمع بين الأدوات الكلية و الجزئية ، و الأدوات الكلية تتمثل في السياسات التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للبلد ، و تؤكد هذه النظرية بالاعتماد على التجربة البيانية عام 1945 ، على أن السوق بمفرده غير قادر على التعامل مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة ، لذلك فإن النظرية تؤكد على التدخل الحكومي من خلال السياسة التجارية كأداة لخلق حالة من التكيف الفعال [1]

2.2. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و أهدافه

ـ تتعدد وتتنوع وتختلف دوافع الاستثمار الأجنبي من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه، ومن بين هذه الدوافع ما يلي[2] :

- تحريك اقتصاد الدولة الأم و القضاء على الركود الاقتصادي
- الاندماج و الدخول للأسواق العالمية
- القضاء على البطالة في الدولة الأم
- تحقيق عوائد مرتفعة من جراء الاستثمار الأجنبي
- الفرار من الضرائب المرتفعة
- التخلص من التكنولوجيا القديمة
- التخلص من المخزون الراكد
- الاستفادة من توسع الأسواق
- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية و الضرائبية المقدمة من الحكومة المضيفة اختيار منتجات جديدة في دولة أخرى

[1] رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ص 58
[2] فريد النجار، **إدارة الأعمال الاقتصادية و العالمية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 512

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
1- البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل وبدون خطر 2- التخلص من مخزون سليم راكد . 3- التخلص من تكنولوجيا متقادمة - . 4- التغلب على البطالة المقنعة في دولة المقر 5- البحث عن أسواق جديدة 6- لنمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية. 7-إختيار المنتجات الجديدة و استخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب العملية والميدانية8 . 8 -البحث عن أرباح ضخمة 9- التخلص من مخالفات الإنتاج بالدولة المضيفة	1- تحقيق تقدم اقتصادي . 2- جلب الاستثمارات الدولية و الأجنبية 3 - الحصول على التكنولوجيا المتقدمة 4 - -توفير الإدارة الكفاءة المتقدمة. 5 - المشاركة في مشكل البطالة محليا 6 - توظيف عوامل إنتاج المحلية. 7- إحلال الإنتاج محل الواردات 8- الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة .9- تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي .

جدول(2) : من إعداد الطالبة يبين دوافع المستثمر الأجنبي و دوافع الدول المضيفة

أهداف الاستثمار الأجنبي : يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين و تتمثل الأهداف فيما يلي :[1]

-تحقيق العائد وهو هدف عام للاستثمار مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن يجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.

[1] منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، منشأة المعارف، 2005، ص 1 .584

- تكوين الثروة وتنميتها يقوم الهدف عندما يضعف الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل تأمين الحاجة المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات و بذلك فغن المستثمر يسعى وراء تحقيق الثروة في المستقبل [1]

ـ المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تترف من قيمة ومجوداته مع مرور الزمن. بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبها.

ـ الحفاظ على الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة و بما تجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر

- استمرار الدخول و زيادتها بوادر متزايدة ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية لتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدراته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية لمزيد من النشاطات الجديدة[2]

3.2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار مهما كان نوعه ومهما كان حجمه أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو النامية على حد السواء، إذ أنه يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول، وعلى العموم يمكن تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية [3] :

ـ مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية، وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلي الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة .

[1] ميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار النشر و التوزيع، 2 ط1 ،لبنان، 2003، ص35.
[2] هوشيار معروف، "الاستثمارات و الأسواق المالية"، دار الصفاء، الطبعة الأولى،عمان، الأردن 2003 ، ص 3
[3] مروان الشموط، كنجو عبد الله: أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر،2008، ص10-11

ـ مساهمة الاستثمار في إحداث التطورات التكنولوجية وذلك من خلال إدخال تكنولوجيا الحديثة المتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع

ـ .مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة، ومن ثمة محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف.

ـ يساهم الاستثمار في بناء البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يصاحب بإقامة بناء، أو شق طريق أو إقامة جسر

ـ يساهم الاستثمار في توفير العملة الأجنبية التي كان سيتم إخراجها من البلاد فيما لم يتم إنتاجه من سلع وخدمات محليا .

ـ مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع وهذا الأمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية للمواطنين .

ـ مساهمة الاستثمار في دعم الموارد المالية للدولة ذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من الضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بتصريفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

ـ مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين فهناك مدخرين للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية استغلالها، وهنا تكمن أهمية دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين

3. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره

سنحاول في هذا المبحث عرض أهم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر و التعرف على مختلف أثاره التي يؤثر بها إما بالسلب أو الإيجاب

1.3. مخا طر الاستثمار الأجنبي المباشر

ـ كثير من الاستثمارات الدولية هي أكثر خطورة من الفرص المحلية، ولكن الثمار المحتملة من الناحية المقابلة كبيرة وأكثر، وإن الاستثمار في الخارج يمكن أن يكون مربحا على المدى الطويل، إلا أن هناك عددا من مخاطر الاستثمار الدولية التي سينظر فيها قبل الاستثمار على الصعيد الدولي، وتلك المخاطر هي جزء لا يتجزأُ من اللعبة الاستثمارية، لكنها بنفس الوقت تساعد على التخطيط للمستقبل، والتخفيف منها ـ بقدر الإمكان ـ يعد جانبا هاما من جوانب الاستثمار الدولي؛ لذلك فمن الأفضل للمستثمر الدولي أن تكون لديه فكرة جاهزة، مع بعض خطط طويلة الأجل تمتد من فترة خمس إلى عشر سنوات؛ من أجل تخفيض مخاطر الخسارة جراء ركود السوق.

ـ المخاطر التي تحتاج إلى أن توضع في الاعتبار عند الاستثمار دوليا – أي: في الخارج ـ هي كما يلي:[1]

1- الارتباطات بين الأسواق الدولية والمحلية:

يعتقد عموما أن هناك ارتباطا كبيرا بين الأسواق المحلية والدولية منها، والذي هو في الحقيقة مفيد للمستثمر الدولي؛ حيث إن الاتجاهات الأخيرة تبين أن هذه العلاقات المتبادلة آخذة في الازدياد، لكن هذه الارتباطات تزيد ـ على ما يبدو ـ خلال حصول هبوط وانخفاض في الأسواق، هذا الموضوع مقلق؛ لأنه إذا كانت ستعود بالفائدة على المستثمرين خلال تراجع في الأسواق المحلية؛ فإن السوق الدولي سيؤثر عليها بطريقة سلبية؛ بل أكثر من ذلك، فقد يكون هذا الاتجاه في الواقع أكثر انتشارا في الأسواق المستقرة مما هو عليه في الأسواق الناشئة.

2- ارتفاع التكاليف:

الاستثمار في الأسواق الدولية يمكن أن ينطوي على تكاليف أعلى تجاه المستثمر؛ نتيجة لارتفاع تكاليف معاملات اللجان والسوق وغيرها، وكذلك أثر ارتفاع تكاليف إدارة المحافظ بسبب زيادة تكلفة البحث، وهلم جرا... هذا يكون له تأثير سلبي على

[1] ezinearticles.com/?Risks-of-International-Investment - -Part-II&id: //http

المستثمرين الدوليين، وينبغي النظر أيضا إلى تكلفة ضرائب الاستثمار وغيرها من الضرائب غير المتوقعة في البلدان الأجنبية، حتى تقلبات أسعار العملات في بعض الأحيان يمكن أن تكون باهظة التكلفة بالنسبة للمستثمر الدولي.

3- العامل النفسي لدى المستثمر :

في أي استثمار يوجد للمستثمر علم نفسي يلعب دورا هاما في الاستثمارات الدولية؛ حيث يمكن المستثمر من عقد استثمارات طويلة المدى ولفترة قليلة، بدلا من الوقوع في خسائر، وذلك عن طريق البيع في وقت مبكر، إجمالا معظم المستثمرين يعتقدون أن الأسواق الدولية ليست متقلبة، ولكن من المرجح أن تتعرض لخسائر، صحيح أن التقلب موجود، ولكن يمكن تخفيفه من خلال التنويع في صناديق الاستثمار الدولية، إن الإفراط الحذر بين المستثمرين - عندما يرون خسارة في الاستثمارات الدولية - يؤدي بهم إلى البيع في أقرب وقت مع مستوى مماثل للخطر في السوق المحلية، فينبغي على المستثمر أن ينظر في محفظته بالكامل قبل اتخاذ قرارات متسرعة، وخصوصا إذا كان السوق المحلي ما زال قويا، وهنا تلعب العوامل النفسية دورها، فمن الخطأ وضع الاستثمارات الدولية في عزلة.

إن مفتاح الاستثمار في الأسواق الدولية هو وضع المستثمر لإستراتيجية تجعله مرتاحا، وألا يتخلى قبل الأوان، وتعتمد أيضا على قدرة الفرد في قبول التقلبات اليومية، فالمستثمرون الأذكياء فهموا أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست المكان الوحيد في العالم لاستثمار رؤوس الأموال وكسب المال.

4- مخاطر أسعار الصرف : [1]

يتعرض المستثمر الدولي لنوع من المخاطر يطلق عليها مخاطر الصرف، الناجمة عن التقلب في أسعار الصرف بين العملات، وعادة ما يقاس التقلب في سعر الصرف

[1] لجميل، سرمد كوكب، "الاتجاهات الحديثة في العمليات الدولية"، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص114.

بمعدل العائد الشهري الذي يحققه المستثمر الذي يمتلك رصيدا من عملة معينة، والذي يقاس بالمعادلة:

1 - م = س - س*/ س* = س/ س*

حيث (م) تمثِّل معدل العائد الذي يحققه المستثمر، و(س) تمثل سعر صرف عملة معينة في بداية الشهر، و(س*) تمثل سعر الصرف في نهاية الشهر.

5- المخاطر السياسية[1]:

يعرف بريلي مايرز لمخاطر السياسية بأنها: المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون الدوليون في نقض الحكومة لوعودها لسبب أو لآخر، وذلك بعدم تنفيذ قرار الاستثمار.

أو هو: مصطلح يستخدم عادة لوصف مختلف المخاطر، التي تأتي من ممارسة الأعمال التجارية تحت ولاية حكومة أجنبية ونظامها القانوني.

وتتراوح المخاطر السياسية من مجرد مخاطر محدودة التأثير إلى مخاطر استيلاء الحكومة الأجنبية كلية على عمليات الاستثمار، وهناك كثير من المخاطر القانونية في مجال الاستثمار الدولي، ببساطة تنبع تلك المخاطر من عدم القدرة على التنبؤ بالنظم القانونية والتنظيمية الأجنبية وتحدث من خلال أساليب متعددة، هي[2]:

1- المصادر :

الشكل السياسي الأكثر خطرا في مجال الاستثمار الدولي المباشر أو غير المباشر - هو مصادرة الأصول أو الممتلكات، هذا يحدث - عادة - عندما تستحوذ الحكومة على ملكية الاستثمار لأغراضها الخاصة، أو تقوم بتوزيعه على المستثمرين المحليين ذوي القطاع الخاص، فالاستيلاء على النفط وغيرها من الثروات المعدنية هو مثال كلاسيكي للمصادرة المباشرة، أما المصادرة غير المباشرة فيمكن أن تحدث

[1] هندي، منير إبراهيم، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، مطبعة الدلتا، الإسكندرية، 2008، ط2، ص595، 594.

48http://www.ehow.com/list__legal-risks-international-investment.html

تدريجيا على حقوق ملكية المستثمرين الأجانب من خلال تعريضها للتآكل في مجموعة متنوعة من الطرق.

2- الحماية القانونية وسبل الانتصاف:

شكل آخر ذو خطر كبير في مجال الاستثمار الدولي هو عدم وجود الحماية القانونية، وسبل إنصاف ملائمة.

في كثير من الحالات قد لا تكون هناك سلطة قانونية واضحة مع أي اختصاص لتصحيح المظالم، مثل المصادرة، وفي حالات أخرى قد تفتقِر السلطة إلى القدرة على صياغة أو فرض حل مناسب

3- المعاهدات والاتفاقيات :

تنشأ المعاهدات من أجل تشجيع الاستثمار الدولي، لكن حدوث تغيرات في تلك المعاهدات أو الاتفاقيات بين الدول تؤثر سلبا على الاستثمارات الخاصة أو الأعمال التجارية، على سبيل المثال معاهدات الحد أو التخفيض من الكربون تؤثِّر تأثيرا مباشرا على تكلفة أنواع واسعة من الأعمال التجارية مع دخل قليل نسبيا للمستثمرين، مثلما حصل باتفاقيات قانون الأراضي في الولايات المتحدة الأمريكية.

4- الشفافية والتنظيم :

هناك خطر آخر أكثر دقة وقانونيةً يقابل الاستثمارات الدولية هو التنظيم المباشر لنظام الإفصاح والشفافية الكاملة، فالأعمال التجارية المحلية في الولايات المتحدة عرضةٌ لمتطلبات الإفصاح في عمليات البورصة، وهناك شفافية نسبية حول تلك العمليات ومواردها المالية، أما الأعمال التجارية في البلدان الأخرى، فغالبا ما تكون تحت أي التزامات من هذا القبيل؛ مما يجعل الاستثمار في جوهره أكثر خطورة؛ حيث إن المعلومات الكافية والموثقة لا يمكن الحصول عليها، وهناك أيضا احتمال: أن الهيئات التنظيمية الخارجية سوف تحاكم وتحصل على أحكام سلبية لن تحدث في الولايات المتحدة، كما حدث عند مكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي وجدت ممارسات (إنتل) أنها مناهضة للمنافسة مما فرض عليها غرامة قدرها 1.06 مليار جنيه إسترليني (1.44 مليار دولار).

ـ مخاطر الاستثمارات الدولية على اقتصاديات الدول المضيفة[1]:

إن مناطق إدماج رؤوس الأموال الدولية والأجنبية تؤثّر في الاقتصاديات المحلية، وسنحاول الإشارة إلى المخاطر الواقعة على التبعية التكنولوجية، وميزان المدفوعات، والعمالة والدخل، والسوق المحلية :

1- مخاطر التبعية التكنولوجية:

تتمثل التبعية التكنولوجية في بلد ما في أن يكون هذا البلد غير قادر خلال مدة طويلة على استعمال أو صيانة أو ابتكار منتجات جديدة، أو ما يتصل بها من طرق تنظيمية، وترجع حالة التبَعية هذه إلى انعدام أو نقص الموظفين الأكفاء اللازمين لأعمال الإنتاج في المصانع، ولقد أدت عملية تراكم رأس المال إلى توسيع وتنويع نماذج الاستثمارات؛ مما أدى إلى ازدياد التبعية التكنولوجية.

2- المخاطر المحتملة على ميزان المدفوعات:

المؤيدون لفكرة الاستثمار الدولي يجدون في الاستثمارات آثارا إيجابية على الدولة المضيفة؛ نظرا لزيادة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات؛ لسببين:

1- الاستثمارات الدولية تحقق زيادة من الواردات فيما يخص السلع والخدمات؛ حيث يمكن ملاحظة شيء من عدم المرونة في نمط الواردات، ويرجِع ذلك إلى نسب مشتريات المواد الأولية لهيكل الإنتاج الذي تم بناؤه.

2- تسبب تلك الاستثمارات المزيد من الضغوط على حالة ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبَعها الاستثمارات الدولية، وإذا ما حلل أثر الأسعار على ميزان المدفوعات التجاري تبرز

[1] **تشام، فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجمعية العلمية،، وهران، الجزائر**، ص14، 13

حقيقة مهمة، وهي أن الروابط التي تربط البلد المضيف مع البلدان المتقدمة من خلال الاستثمارات الدولية تحولها إلى منطقة ذات تضخم عال ومتزايد.

3- المخاطر المتوقعة على العمالة والدخل:

إن السياسة التي تختارها الدولة - مهما كانت طبيعتها - تثير مشاكل الحد من البطالة على المدى القصير، هذه المشاكل التي تزداد تفاقما نتيجة لدور المؤسسات الدولية.

إن وجود مؤسسات دولية لتنفيذ مشاريع الاستثمار - سواء مباشرة أم عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات - هو بالتأكيد يجعل هذه الظاهرة أكثر انتشارا، والتي توجد ضمنيا في الإستراتيجية التي تم اختيارها، ولقد أجبرت الأساليب المستعملة في البحث عن توظيف عمال من ذوي المهارات المباشرة، وإنشاء برامج تدريسية على تكوين عمال آخرين جدد.

4- المخاطر المحتملة على هيكل السوق المحلي:

تتمتع الاستثمارات الدولية بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في الدول المضيفة، وذلك راجع إما لانفراد تلك الاستثمارات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في أسواق تلك الدولة، أو تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك الدولة المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية؛ مما يؤدي إلى تعريض المستثمر المحلي إلى مشاكل في تصريف منتجاته.

2.3. الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر: من بين هذه الآثار الإيجابية ما يلي[1]:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدولة النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل، بسبب فجوة

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص: 369.

2- إن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساعد على توفير النقد الأجنبي اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية والتي تتمثل في توفير التمويل لاحتياجاتها من الآلات التي يتم الاعتماد في الغالب على استزادها من الخارج، وذلك بسبب ندرة النقد الأجنبي في الدول النامية

3- الإسهام في زيادة فرص العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتوقف عن طبيعة الاستثمار حيث تقوم بعض هذه المشروعات بالاعتماد على عمل مستورد يتم جلبه مع الشركات الأجنبية هذه، وهذا لا يؤدي إلى توفير فرص العمل

4- زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملة ومغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء التي توفر لها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسيعها نتيجة الترابط بين مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر

5- زيادة الإنتاج والدخول وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان وبالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب

6- .إتاحة فرصة تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المشروعات الأجنبية وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد على معالجة العجز في الموازين العامة للدول النامية .

7- المساعدة على التخفيض من الضغوط التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية عن طريق إسهامها في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات نتيجة زيادة الإنتاج وبذلك تنخفض الأسعار.

8- تحقيق العديد من الوافرات الخارجية المتمثلة في تطوير المهارات والقدرات الإدارية والفنية والتنظيمية، وتعزيز روح المبادرة والطموح وتوفير الخبرة،

ومن خلال ذلك إيجاد نسبة استثمارية يمكن أن تدفع الأفراد والجهات المختلفة نحو الانخراط فيها.

3.3. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إلى جانب الآثار الإيجابية التي تم ذكرها يرى عدد كبير من الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقود إلى أثار سلبية والتي من بينها ما يلي [1] :

1- الاستثمار الأجنبي لا يتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد، والتي يمكن أن تحقق الآثار الإيجابية التي تم التطرق إليها، بحيث لا يتم إحداث توتر حقيقي في الاقتصاد بسبب اتجاهنا إلى المجالات التي تحقن أكبر ربح وبأسرع وقت وبالتالي فهي لا تخدم المجتمع والسكان المحليين بصورة ملموسة.

2- استنزاف الموارد المحلية وبالذات المنتجات المحلية الأولية والمعادن والثروات الطبيعية وتحقيق أرباح عالية من خلال نشاطها، وعدم العمل على إعادة استثمار هذه الأرباح في الدول النامية والتي يمكن أن تؤدي إلى تطوير اقتصادياتها.

3- إن الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في توجهه نحو مراحل الإنتاج الأولي في الدول النامية والتي تنخفض القيمة المضافة المتحققة من هذه المراحل التي تقوم بالإنتاج فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يرافقه تصدير المنتوج الأولى إلى الخارج، ويتم تحويله إلى منتجات أخرى والحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة والتي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تتحقق في مرحلة الإنتاج الأولى التي تحصل عليها هي، وتحرم منها الدول النامية، والتي يمكن أن تستخدمها فـ ي تطوير اقتصادياتها.

4- تعد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطويرها لا تتناسب مع مواردها ولا تلبي

[1] غلا شبوط، واقع الاستثمارات في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة تبسه، الجزائر،2013. ص 54-55

احتياجاتها حيث أنها تعتمد في الغالب على فن إنتـاجي مكثف لرأس المال لا يوفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في هذه الدول ولا يتيح قدر مناسب من إمكانيات تدريب وتطوير نوعية العامين

5- زيادة حدة التفاوت في الدول من خلال الزيادة التي تتحقق في دخول بعض فئات المجتمع وعدم انتفاع الفئات الأخرى في المجتمع، وهذا يخلق فئات في المجتمع مرتبطة في مصالحها، وتعمل على توفير الدعم له وتحقيق مصالح، والذي يمكن أن يؤدي إلى حدة الصراع الاجتماعي والسياسي في الدول النامية التـي تعمل فيها هذه المشروعات.

6- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يمارس في الغالب دور عن طريق التـأثير علـى الاسـتقبال الاقتصادي والسياسي والتحكم في مقدرات الدول والخيارات لشعوبها وتوجيههـا الوجـه التـي يـتلاءم ومصلحة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والدولة التي تتعارض في معظمها مع مصلحة المجتمـع وهو ما يزيد من درجة تبعية الاقتصاد النامي إلى الدول المتقدمة .

خلاصة الفصل الثاني :

_ بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا أنه ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة المشروع الاستثماري، ذلك كونه مصدر من مصادر التمويل الدولي بديل عن المديونية، خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية، وقد وجدت العديد من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر،التي ركزت معظمها على هيكل وظروف السوق سواء الدولي أو سوق البلد المضيف .

و في الأخير ما يمكن استخلاصه أن الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالغ الأهمية إذ يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى ، والتي تتمحور معظمها حول تحقيق الربح والحصول على عائد مستقر ومتواصل طيلة الفترة الاستثمارية ، بحيث سنتطرق في الفصل الثالث إلى وضع دراسة تحليلية تربط بين دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الفصل الرابع إلى دراسة تطبيقية .

الفصل الرابع

مقدمة:

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص المجال الاقتصادي حيث عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية وعميقة شكلت فجوة كبيرة بين الدول وأدت إلى ظهور دول متقدمة وأخرى متخلفة معظمها كانت تعاني من الاستعمار مما جعلها عـاجزة عـن مواكبـة هـذه التطورات والنهوض باقتصادها.

تعتبر الجزائر من بين دول العالم الثالث التي عانت من وضعية اقتصادية مزرية ، هذا الأمر الذي دفع بها إلى إعادة النظر في بعض قوانين وإصلاحات اقتصادية مست على وجه الخصوص كل من الضرائب والاستثمارات، نظرا للعلاقة المميزة التي تربط بينهما . هذا ما أدى إلى احتواء قوانين الاستثمار والضرائب على عدة تحفيزات وبرامج تنموية تهدف إلى ترقية الصادرات وامتصاص البطالة، بالإضافة إلى بعث التنمية في المناطق المعزولة، عن طريق تهيئة المناخ الملائم للمستثمرين لمباشرة استثماراتهم من خلال التأثير على أهم محدداته والمتمثلة أساسا في تخفيض تكاليف الاستثمار والرفع من مرد وديته ، والتي تعتبر من أهم أهداف السياسة الضريبية لأي دولة.

من أجل التعرف على مدى تأثير السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

1. **تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**
2. **تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر**
3. **السياسة الضريبية و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر**

1. تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر، وهذا ما سنحاول طرحه من خلال هذا المبحث الذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب كالتالي:

1. **الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر**
2. **الضمانات والامتيازات المنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر**
3. **تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر**

1.1.الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد صدر المشرع الجزائري عدة قوانين تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي ، تتمثل هذه القوانين فيما يلي :

1- قانون 277 -63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات :

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة ، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة ، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار[1] . كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية[2].

2- قانون الاستثمار رقم 284-66 المؤرخ في 15 جوان 1966 :

[1] عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري ، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم واستشراف ، 23-24-25 مارس، بيروت، 2009 .ص ،4.

[2] محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث ، العدد5، 2007، ص 64.

بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونـا جديـدا لتحديـد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية، ومكانته وأشكاله، والضمانات الخاصة به، حيث جاء مختلفـا عن سابقه من خلال المبادئ التي وضعت فيه [1].و ارتكز هذا القانون على مبدأين أساسيين هما:

1. ـ المبدأ الأول: يشير إلى تأكيد الدولة لفكرة احتكار المجالات الحيوية (مادة 02)، وللمستثمرين حق الاستثمار في قطاعات أخرى بعد الحصول على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية (مادة 04)، يمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة وإما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة (مادة 05) .
2. ـ المبدأ الثاني: فتمثل في منح الضمانات والامتيازات، حيث تتمثل الضمانات في المساواة أمام القانون لاسيما المساواة أمام القانون الجبائي (المادة 10)، حق تحويل الأموال والأرباح الصافية (المادة 11)، وتتمثل الامتيازات هي الأخرى في أنها جبائية تتعلق بالإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال بعوض، والرسم العقاري (لمدة عشر سنوات) والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها(المادة 14) [2] .

ـ فشل قانون 1966 في جلب المستثمرين الأجانب لأنّه كان ينص على اتفاقية التأميم ولأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم والقانون الجزائري.

3- قانون الاستثمار رقم 13-82 المؤرخ في 28 أوت 1982 :

في قانون الاستثمار لسنة 1982 رقم 82/13 المؤرخ في 1982/09/28، أكدت الجزائر نيتها في تبني شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي في الشركات المختلطة، ويوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز 49% من رأسمال الشركة المختلطة، في حين 51% المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية (المادة 22)، وتستفيد الشركات المختلطة من مجموعة الحوافز المختلفة والتي يمكن إجمالها في الإعفاء

[1] اعتمدت مؤسستان في ظل هذا القانون، قوانين 1965-12-02،الجريدة الرسمية، 1965، ص-ص:12 -09

[2] الأمر277-66 المؤرخ في 1966-06-15، المتضمن قانون الاستثمارات

من الضريبة العقارية لمدة خمس سنوات ومن الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة ثلاث سنوات المالية الأولى (المادة 12) وكذلك يقدم هذا القانون ضمانات للأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير والقرار،وضمان حق التّحويل، وكشفت حصيلة تطبيق هذا القانون على إنشاء شركتين مختلطتين فقط رغم ما صاحب هذا التشريع من خطاب سياسي تحفيزي[1]

4- قانون الاستثمار رقم 13-86 المؤرخ في 19 أوت 1986 [2]:

لقد أتمم و عدل قانون 13-82 بقانون 13-86 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا ، خاصة في مجال المحروقات . لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق . فالشركاء الأجانب ، وفق القانون الجديد ، و الذين ينضوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق ، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف . فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ51 %على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين ، مقابل الاستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به ، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب

5- قانون النقد و القرض 1990:

يمثل قانون النقد والقرض الذي تبنته الجزائر في 14 أبريل 1990 أداة جديدة للسياسة الاقتصادية في البلد، فهو يندرج في بإطار الأحكام التشريعية الخاصة بتطبيق الإصلاح

[1] قانون 01-88 المؤرخ في 1988-01-12 المتضمن قانون التوجيه للمؤسسات العمومية والاقتصادية، الجريدة الرسمية 1988-01-13
[2] عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص 05

الاقتصادي ويهدف إلى تعديل النظام النقدي المالي وإعادة تنشيط الإنتاج بواسطة رؤوس الأموال الداخلية والخارجية و جاءت مبادئ هذا القانون كما يلي[1]:

1.- حرية الاستثمار: للمستثمر الأجنبي الحرية للقيام بأي نشاط استثمار غير أن هذا القانون وكما جاء في قانون 1966، ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يحدد ذلك بنص تشريعي كما أن القانون حدد شروط تدخل رأس المال الخاص وهذا ما نصت عليه المادة 183.

2.- رفع القيود المفروضة من قبل القوانين السابقة و المرتبطة بحل تدخل رأس المال و الطبيعة القانونية للشريك فلقد لم يتم إلغاء شرط 49/51 و للمستثمر غير المقيم الحرية المطلقة في إقامة الاستثمار بمفرده أو عن طريق الشراكة

3.- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين أي أنه يتم بعد ذلك بعد 60 يوم من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر .

4.- الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها للجزائر تجدر الإشارة هنا أن في هدا التاريخ الذي صدر فيه القانون لم توقع و لم تصادق الجزائر على أيه اتفاقية متعلقة بالاستثمارات .

5.- تبسيط قبول عملية قبول عروض الاستثمارات و إخضاعها إلى الرأي بمطابقة أي يقدم الطلب إلى مجلس النقد و القرض تم يثبت في الملف خلال شهرين كما أعطى القانون المستثمرين الأجانب الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع خلافات بينهم و بين المستثمرين المحليين.

6- قانون سنة 1993 :[2]

[1] -A.Dahman, l'Algérie a l'&preuve, Casbah édition Alger 1999- p139

[2] كمال فليوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر،1999 ، ص: 11.

جاء هذا المرسوم التشريعي بعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد والقرض ـ المؤرخ في 5 أكتوبر 1993ـ وهو يبين الإرادة الواضحة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات، وكذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث أحدث عدة تغيرات وبذلك فهو يرتكز على ما يلي:

1ـ المعاملة المماثلة لكل المستثمرين .

2ـ إعفاء القطاع الخاص الوطني والأجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة .

3ـ منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير الاستثمار

7- قانون تطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها [1]:

يتكون هذا الأمر من 43 مادة موزعة على إحدى عشر فصلا، تتناول تعريف المؤسسات العمومية الاقتصادية وشكل رأسمال الاجتماعي لها وكيف يتم الاقتناء والتنازل وتركيبة مجلس الإدارة وإبرام الاتفاقيات وغيرها من الأحكام والقواعد التي تنظم هذه المؤسسات، وتتناول الأحكام المتعلقة بالخوصصة (من المادة 13 إلى المادة 19) ، وكذلك الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الخوصصة (المادة 20 إلى المادة 25)، وكيفيات الخوصصة ومكانة العمال الأجراء منها ومراقبة عمليات الخوصصة والشروط العامة المطبقة على نقل الملكية وغيرها ويضاف إلى هذا الأمر القانون رقم 01/17 المؤرخ في 21أكتوبر 2001 والذي يتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخصصتها

1-: المرسوم التنفيذي رقم 02/373: الصادر في نوفمبر 2002 والمتعلّق بإنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض توفير الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2-: الأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض: تم إلغاء القانون رقم 10/90المتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت

[1] الأمر 11/12 المؤرخ في 18يوليو2011، يضمن قانون المالية التكميلي 2011

2003 الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال .

3-: المرسومين التنفيذيين رقم 06/356 ورقم 06/357: المؤرخين في 09أكتوبر 2006 والمتضمنين صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتحديد تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار .

4-: المرسوم التنفيذي رقم 07/08: المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 المتمم للقائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي 07/08 القرار الوزاري المشترك الصادر في 25 يوليو 2008 المتعلق بمعاينة الدخول للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر 01/03 .سابعا:

5-: القرار الصادر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات:المؤرخ في 18 مارس 2009 المحدد لمكونات ملف التصريح بالاستثمار .ثامنا:

6-: قانون المالية التكميلي: فيما يخص الاستثمارات العمومية في إطار البرنامج الخماسي الثاني لسنة 2014/2010 1بالإضافة إلى الأمر 11/12 المؤرخ في يوليو 2011

2.1.الضمانات والامتيازات المنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون[1]

1- الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

[1] عبد المجيد أونس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 18-17 أبريل، الجزائر، 2006،ص255

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (10- 90) والمرسوم التشريعي رقم (12- 93) المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على [1] :

1. الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة ، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA). على أن تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

2. مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 12- 93 والتي ورد فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار ." ومنه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل

3. ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 12- 93 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة" : لا تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة " كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية

[1] المرجع نفسه، ،ص256-255

وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها

4. ضمان حرية التمويل :

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 12- 93 : "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعمله قابلة للتحويل الحر ، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر ، والعوائد الناجمة عنه ، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر "كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في اجل لا يتجاوز ستين (60)يوما

5. الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة :

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري اقر ذلك ينص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي . فالجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:

1. الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار: لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان

الاستثمارات القادمة إليها من كل صوب وحدب ، مثل : الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العرب[1]

2. الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار: إن الجزائر إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين والمجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات ثنائيا مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية مثل : الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا[2].

2- الامتيازات الممنوحة للمستثمرين:

نظرا لبعض الصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية، ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية، أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات (ANDI)سنة 2001، بموجب المرسوم رقم 01/03 المتعلق بتنمية الاستثمار[3] ، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف لتقليص آجال منح التراخيص 2اللازمة إلى 30 يوم، بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها[4]

لقد جاء قانون 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار[5] بامتيازات أخرى، حيث استفادت الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا خاصة وما يمكن قوله أن هذا القانون هو امتداد للقانون السابق ويمنح الامتيازات التالية :

1- مرحلة إنجاز الاستثمار: تستفيد الاستثمارات المعنية من[6] :

ـ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.

[1] موسى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر ، الجزائر ، دار الملكية ، 2000 ، ص 18

[2] موسى بودهان ، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 84.

[3] Algérie, MF, DGI, guide fiscal des investisseurs, éd du sahl, 2003

[4] صالح صالحي: أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 3، 36.ص ،2004

[5] الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار

[6] أنظر المواد 12.11..10من الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال .

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة .

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع

2- -مرحلة استغلال الاستثمار: يتم الاستفادة أيضا من الامتيازات التالية :

- الإعفاء لمدة عشر سنوات (10 سنوات) من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني .

- الإعفاء لمدة عشر سنوات إبتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- منح مزايا إضافية مثل: تأجيل العجز وآجال الاستهلاك والتي من شأنها تحسين أو تسهيل الاستثمار .لم يفرق الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، وبين المستثمر العمومي والمستثمر الخاص، وبين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، حيث حظي كليهما بمعاملة عادلة و منصفة[1]

3.1. تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم مربع تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم مربع

[1] منصوري زين: واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثاني ، ماي 2005 ، جامعة الشلف، الجزائر، ص 138

، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم[1]. بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر ، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر ، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم(07): بوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2001- 2011)

السنوات	2001	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة م/د	1065	1081.3	1795.4	1661.6	2646	1846.5	1065	2200	2571

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001ص97

ـ نلاحظ من خلال الجدول أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2011 في تزايد معتبر حيث كان في سنة 2010 قدر ب 2200 مليون دولار ، أما في سنة 2011 ارتفع بنسبة معتبرة حيث بلغ 2571

الجدول رقم (8) : تطور مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

السنوات	2000	2001	2011
المخزون (مليون دولار)	3537	19498	551.20

المصدر : أولاد زواي عبد الرحمان ، 2012 ص 14

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 5

حيث تطور مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بأكثر من 5 مرات و ارتفع وزنها النسبي من 2% إلى 33 % من إجمالي مخزون الدول النامية ، وعلى رغم من ذلك يظل هذا المخزون ضعيفا حتى إذا ما قورن بدول عربية على غرار تونس و الغرب .

ـ لقد احتلت الجزائر مرتبة متقدمة ضمن الدول الأكثر استثمارا عربيا حسب التقرير السنوي لمناخ الاستثمار للدول العربية عام 2011، حيث جاءت كل من المملكة

العربية السعودية و الإمارات المتحدة، قطر و الجزائر في المقدمة بمجموع 63% من مجمل الاستثمارات الإجمالية في المنطقة لعام 2011 بقيمة 312.5 مليار دولار مشيرا إلى أن الدول العربية تأثرت بفعل تداعيات الأزمة التي ضربة الدول الصناعية و خاصة أوروبا بدرجة متفاوتة ، في حين توقع التقرير أن عام 2012 سيشهد تراجعا أكبر للتدفقات المالية لاسيما من دول الشمال وقد سجل عام 2011 تراجعا في الاستثمارات لدى دول المغرب العربي إذ قدر ب : 6.233 مليار دولار مقابل 7.260مليار دولار في سنة 2010.

كما أن الجزائر و المغرب من بين الدول المستفيدة من أكبر حصة بقيمة 2.371 مليار دولار 2.519 مليار دولار على التوالي ، علما أن الصناعة النفطية الجزائرية تبقى من بين القطاعات الأكثر استقطابا لرؤوس الأموال الخارجية ، بينما شهدت الاستثمارات بكل من ليبيا و تونس تفوقا على خفية الأحداث الأخيرة التي شاهدتها هذه الدول و نفس الأمر بالنسبة لمصر [1]

ـ التدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية إلى الجزائر :

تتصدر الجزائر قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية لعام 2011 ، حيث بلغت هذه التدفقات 4.6 مليار دولار و بحصة 78 % من الإجمالي ، تليها مصر بحوالي 1.1

[1] المنظمة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مرجع سبق ذكره ص 169

مليار دولار و بحصة 15% ، ثم الأردن بحوالي 265 مليار دولار بحصة 2 % ، فاليمن 31.6 مليار دولار بنسبة 1% [1]

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الجزائر سجلت ارتفاعا في تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية ، وذلك سنة 2011 بينما شهدت تراجعا في كل من مصر الأردن ، تونس ، اليمن

جدول (9) : يوضح التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات البينية المباشرة الواردة إلى الجزائر بالمليون دولار لعام 2011

القطاع	الجزائر
الخدمات	537.4
الصناعة	110.4
الزراعة	-
أخرى	-
المجموع	5.345.8

المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مرجع سبق ذكره ، 2010 ص170

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تدفقات الاستثمارات البينية الواردة للجزائر ترتكز في قطاع الخدمات ب 537.5 مليون دولار ، يليها قطاع الصناعة ب 110.4 مليون دولار.

2.تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

إن القيام بتحليل مناخ الاستثمار يعد اليوم من بين الانشغالات الرئيسية لبلد مثل الجزائر، خاصة وأن ذا البلد يجتاز مرحلة انتقالية تعرف تحولات وتغيرات كبيرة تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة ، سنحاول هذا المبحث القيام بتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر وذلك وقصد التمكن من تقييم الجيد لمناخ الاستثمار في الجزائر وذلك من خلال عرض ثلاثة

[1] المرجع نفسه ، ص 127

مطالب هي كالتالي على الترتيب : مفهوم المناخ الاستثماري ، مناخ الاستثمار في الجزائر ، تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر

1.2. مفهوم المناخ الاستثماري

هنالك العديد من تعار يف مناخ الاستثمار و منها ما يلي :

1- تعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مناخ الاستثمار على أنه : مجل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، و تتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، و يكون تأثيرها سلبيا آو إيجابيا في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية[1]

2- ويعرف كذلك بأنه : البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطنا ضروريا لجذب الاستثمارات[2]

3- مناخ الاستثمار هو : كل ما يمكن أن يؤثر في قرار الاستثمار، فهو البيئة السياسية و الاجتماعية الاقتصادية والقانونية التي يجب العمل على توفيرها بصورة جيدة لتخدم المستثمر و تحقق له أعلى عائد،وتقلل من الأعباء أو المعوقات التي تعيق استثماراته من أجل تحقيق التنمية و النمو الاقتصاديين[3]

4- كما ينظر لمناخ الاستثماري على أنه : النظام الذي يتفاعل مع البيئة والمجتمع بما يحتويه من أفراد ومنظمات وقطاعات مختلفة والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية وحتى الطبيعية والمؤثرة في ثقة المستثمر والجاذبة لو بأقل المخاطر وأعلى عائد ممكن [4]

[1] جواد كاظم لفتة ، نظرة مؤسساتية مستقبلية لإدارة التنمية و الاستثمار في العراق الجديدة ،مؤتمر علم الاقتصاد و التنمية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مارس 2005 ،ص384

[2] علي لطفي ،ص 17

[3] عمرو جمال الدين، الدين العام وأثره على تهيئة المناخ الاستثماري في مصر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 2002، ص 4

[4] عمي لطفي، مرجع سابق ، ص 18

5- وهو أيضا : مجموعة العوامل المتعلقة بنوعية المكان التي تشكل الفرص والحوافز للمشركات لكي تستثمر و تنتج و تخلق الوظائف و تتوسع [1]

من خلال التعاريف السابقة لمناخ الاستثمار، فإنها تتفق في كون مناخ الاستثمار ، ما هو إلا تلك الظروف السياسية و الاقتصادية والسياسية و غيرها والتي تؤثر في ثقة المستثمر و تقنعه بتوجيه استثماراته من بلد إلى آخر . ومن هنا فان مكونات هذا المناخ تشتمل على العديد من المنظمات: - المنظومة المؤسساتية للاقتصاد.

- المنظومة القانونية كالقضائية

- المنظومة السياسية وحالة الأمن في البلد.

- المنظومة القيمية و السلوكية في المجتمع المعني.

- المؤشرات الكمية و النوعية لحالة الاقتصاد الوطني.

2.2. خصائص المناخ الاستثماري

يتصف مناخ الاستثمار بمجموعة من الخصائص والمميزات نذكر منها [2] :

1- وحدة مناخ الاستثمار: يظهر من خلال تأثير مناخ الاستثمار على المؤسسات التي تعمل فيه أن لكل مؤسسة مناخ الاستثمار خاص لكن مناخ الاستثمار واحد ويخص كل المؤسسات التي تعمل في قطاع أو صناعة معينة، وإنما كل واحدة منهم تتأثر إطلاقا من الجوانب التي تهمها أو من المعلومات التي تتحصل عليها حوله . 2- الترابط بين متغيراته: إن المتغيرات المكونة لمناخ الاستثمار ليست وحدات منفصلة عن بعضها البعض ولكن يوجد ترابط وتفاعل فيما بينها، فمثلا الممارسات الحمائية من جهة يمكن اعتبارها ذات أبعاد سياسية وفي الوقت نفسه ذات تأثيرات اقتصادية، والقرار السياسي مثلا يؤثر على المتغيرات الاقتصادية ، كذلك اختراع تكنولوجي جديد قد يؤدي إلى زيادة البطالة وبالتالي توليد ضغوط اجتماعية ما يؤدي بالحكومة إلى سن قوانين جديدة تتعلق بحركة العمل أو احترام العمال .

[1] Warrick Smith et Mary HallwardDriemeier,"Le climat de l'investissement : une donnée primordiale",revue Finances & Développement, Mars 2005,P40

[2] يحي مصله، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012 ،ص 67

3- التعقيد: إن مناخ الاستثمار معقد جدا وذلك لأن المتغيرات التي تدخل في تكوينه غير محدودة العدد ولا يمكن حصرها، وفي إطار تفاعلها مع بعضها البعض تولد أوضاعا جديدة المستثمر يهتم بالمتغيرات التي يراها ضرورية وتؤثر على قراراته، وهذا بالاعتماد على القطاع الذي يعمل فيه وحجم المنافسة وأهدافه .

4- التغير والتقلب: يميل مناخ الاستثمار إلى التغير والتقلب، وذلك إما على مستوى سوق معين أو صناعة أو منطقة معينة، وهذا ما يصعب عملية اتخاذ القرار ويستوجب الدراسة الجيدة وتوقع التغيرات، فعلى سبيل المثال فإن أسعار السلع تتغير من وقت لآخر وكذلك الأجور والأذواق و العادات والتقاليد وعدد السكان وغيرها، ولكن درجة التغير والتقلب تختلف من مناخ لآخر وعلى هذا يمكن التمييز بين مناخ استثمار مستقر ومناخ مضطرب يصعب التنبؤ بالتغيرات الحاصلة فيه ومناخ متوسط التغير .

5- القابلية للتقسيم: يمكن تقسيم مناخ الاستثمار إلى عدة مستويات أثناء عملية الدراسة والتحليل، فيمكن التركيز عند دراسته على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني ثم فوق الوطني ثم الدولي، كما يمكن التحليل كذلك على مستوى الصناعة أو القطاع ، ويرتبط التقسيم بنشاط المستثمر والسوق الذي يعمل على مستواه.

6- يمكن للمستثمر أن يؤثر فيه: يؤثر مناخ الاستثمار على سلوك المستثمر من خلال المتغيرات المختلفة، لذلك يقوم بدراسته من أجل التعرف على الفرص والتهديدات الممكنة، ولكن من الممكن أن يؤثر هو بدوره في مناخ الاستثمار وهذا في حالة كونه مستثمرا كبيرا أو شركة محتكرة.

3.2. تحليل المناخ الاستثماري في الجزائر

في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 1998 لضمان استثمار تحدث بإيجابية عن تطور الأوضاع في الجزائر.

فالمناخ الاستثماري في الجزائر يتواصل تحسنه يوما بعد يوم، ويتأكد هذا الاتجاه من جراء تحسن الظروف الأمنية والسياسية وخاصة بعد الانتخابات الرئاسية سنة 1999 التي على إثرها أنجز برنامج طموح يعمل على تحقيق تدريجيا بدءا من البند الأساس وهو الخروج من الأزمة التي اغتصبت الجزائر[1]

وفي الجانب الاقتصادي تناول البرنامج الإصلاحي تطوير الإدارة والخدمات العاملة ومتابعة المد الإصلاحي الذي بدأ منذ مطلع التسعينيات تمهيد الانطلاقة الاقتصادية الجديدة وتنمية الموارد البشرية باعتبارها في هذا المجال سجلت المنجزات عدة، وإن كان قد ضاع وقت ليس باليسير قبل الوصول إلى برنامج النهوض، أو الانطلاق الاقتصادي لمتابعة تخلي الدولة عن دورها في القطاعات الإنتاجية ولخدماتي لمصلحة القطاع الخاص فيما يعرف بأوسع عملية الخصخصة إذ تم بيع اقتصاد بكامله كان حتى أمسى تابعا للدولة.

كل هاد يعتبر مناخ استثماري الذي تأثر بنقطة محورية عنوانها الأمن والاستقرار، ويتحسن الحوافز والفرص المجدية لا يعني أن الجزائر جديدة عن الاستثمار فهي تتمتع بمزايا جاذبة ما يؤهلها لاستقطاب الاستثمارات، فذكر أن التطورات كانت مهمة أبرزها انطلاق بورصة الجزائر للقيم المنقولة، وإنشاء سوق لقيم الخزينة العامة، واستكمال مشروع الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد حسب البرنامج المتفق عليه مع FMI .

كما شهدت الجزائر حركة استثمارية ناشطة منذ أن باشرت الدولة برنامج الإصلاح الاقتصادي في أواخر الثمانينات، واعتمد اقتصاد السوق وكثر احتكار الدولة في جميع القطاعات مطلع العقد الماضي، وللدلالة على ذلك نستذكر تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الجزائر، ذكر أن حجم الاستثمارات في تلك السنة بلغ أكثر من 1.43 مليار دولار كان مصدرها دول الاتحاد الأوربي بنسبة 42% والبلدان العربية بنسبة 25.6 % ، منها 1.8 مليار في قطاع المحروقات و243.9 مليون دولار في القطاع الأخرى، أهمها قطاع الصناعات الكيميائية (160.6 مليون دولار) يأتي بعده القطاع ألفلاحي والغذائي (43 مليار دولار) والأشغال الكبرى (23 مليون دولار) قطاع الصلب (9.1 مليون دولار)، السكن (7 ملايين دولار)،المنجم (1 مليون دولار) والخدمات (0.2 مليون دولار).

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير سنوي،1998

يقابل هذه الحركة الخارجية حركة ناشطة في الداخل، حيث اندفع القطاع الخاص الجزائري للمساهمة في تحريك في تحريك عجلة الاقتصاد وصولا إلى قيادة هذا الاقتصاد في مرحلة لاحقة، ففاق عدد المشاريع الملخصة خلال ستة سنوات من العقد الماضي (23 ألف مشروع) متفاوتة الأحجام والقيم باستثمارات إجمالية بنحو 36 مليار حتى منتصف 1999.

إن المؤشرات السابقة ليست أكثر من تأكيد على جاذبية الجزائر للاستثمار لكنها لا تعكس الإمكانات المتوفرة في البلاد والكم الكبير من الفرص الاستثمارية المتاحة، لهذا يجب الإشارة إلى أن الجزائر تملك الكثير من الإمكانات التي لم يسبق استغلالها، فالسوق الداخلية كبيرة نسبيا وامتدادها الجغرافي مع البلدان الإفريقية والمغربية يزيد من حجم السوق، واليوم دخلت الجزائر مع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي مما جعلها في تبادل حر مع أوربا والدول العربية التي سبق وأن وقعت مع اتفاقات مع (المغرب- تونس- وأخرى عربية...).

إن وجود الأمن والاستقرار الذي يتسع يوما بعد يوم، وانفتاح الاقتصاد على الخارج كل ذلك ينعكس بتحسن على المناخ الاستثماري.[1]

3 .السياسة الضريبية و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض ما مدى تأثير السياسة الضريبة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة التي تربطهما من خلال ثلاثة مطالب على الترتيب : حوافز السياسة الضريبية لتشجيع الاستثمار في الجزائر ، علاقة السياسة الضريبية بالاستثمار الأجنبي المباشر، الآثار الإيجابية و السلبية للسياسة الضريبية على الاستثمار

1.3. حوافز السياسة الضريبية لتشجيع الاستثمار في الجزائر

[1] مجلة الاقتصاد و الأعمال عدد خاص ، 2002

تبنت السياسة الضريبية الجزائرية عدة تشريعات في مجال الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، تضمنت العديد من الإعفاءات الضريبية، وذلك إيمانا منها بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر، وتحفيز الاستثمارات وجذب عوامل الإنتاج المباشرة للنشاط الاقتصادي .حيث يمكن تقسيم الحوافز اللازمة لتشجيع المستثمرين الأجانب والوطنيين على الاستثمار داخل البلاد إلى مجموعتين من الحوافز؛ تتمثل المجموعة الأولى في الحوافز الضريبية والثانية في سوف الحوافز غير الضريبية[1]

1- مفهوم حوافز السياسة الضريبية : :يستخدم تعبير الحوافز الضريبية في معظم المجالات والأنشطة المالية والاقتصادية، وشيئا فشيئا تم استخدامه بعمومية دون الالتفات إلى تفسير مفهومه، بل اكتفى معظم الاقتصاديين بضرب أمثلة دون إعطاء مفاهيم محددة له [2]

وقد حاول الفقهاء الاقتصاديون إعطاء مفاهيم محددة لها ؛ من بينها ها : تدابير وإجراءات ضريبية معينة تتخذها السلطة الضريبية المختصة وفقا لسياسة الضريبية المتبعة بقصد منح مزايا واعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة كما عرفت كذلك بأنها : التيسيرات الضريبية التي يمنحها المشرع للأنشطة المختلفة لتحقيق أهداف معينة .[3] .

و تعرف كذلك على أنها : نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف. تشجيع الادخار والاستثمار.[4]

ومن هنا يمكن القول أن حوافز السياسة الضريبية يكمن تشجيعها للاستثمارات عن طريق

1- في المشروعات الصناعية2 .

2- استحداث فرص تشغيل العمالة3 .

3- تشج يع مشروعات التصدير والأنشطة السياحية.

[1] عطية عبد الحليم صقر، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، 1998 ،ص 121

[2] وليد صالح عبد العزيز،حوافز الاستثمار وفقا لأحدث التشريعات الاقتصادية،دار النهضة العربية مصر،2004

[3] وليد صالح عبد العزيز، مرجع نفسه، ص 55

[4] صفوت عبد السلام عوض الله، الحوافز الضريبية وآثرها على الاستثمار والتنمية في مصر دراسة على ضوء تشريعات الاستثمار والقانون رقم 1 لسنة 1998بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية مجلة محكمة يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة عين شمس، العدد الأول ، السنة الخامسة والأربعون،ص 4

4- تشجيع المشروعات ذات التكنولوجيا المتقدمة

5- تنمية المناطق الأقل حظا في النمو.

- 6 سياسة إحلال بعض الصناعات محل الواردات

.والمقصود بإحداث آثار ايجابية للحوافز الضريبية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز، أن المستثمر الأجنبي يوازن بين العائد الذي يحتمل أن يحصل عليه من استثماره، وبين المخاطر التي يحتملها في سبيل الحصول على هذا العائد ، فإذا قدمت له الدولة المستوردة من عناصر الموازنة ما يجعله يرجح كفة الإقدام على الاستثمار، دفع رؤوس أمواله لاستثماره فيها [1] .

في الوقت الذي يشيع فيه منح الحوافز في جميع بلدان العالم لتشجيع الاستثمار ، تشير الأدلة إلى أن فعالية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات إضافية ، أعلى من المستوى الممكن تحقيقه في حال عدم منح هذه الحوافز ، كثيرا ما تكون موضع شك . ولما كانت هذه الأخيرة معرضة للاستغلال من جانب بعض الشركات القائمة التي تختفي تحت ستار شركات جديدة بإجراءات عملية إعادة تنظيم صورية فإن تكاليف إيراداتها يمكن أن تكون مرتفعة .كذلك فإن المستثمرين الأجانب ، وهم الهدف الرئيسي لمعظم الحوافز ، يتخذون قرار الدخول إلى بلد معين على أساس طائفة من العوامل (كالموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والقواعد التنظيمية الشفافة والبنية التحتية والعمالة الماهرة) ، ولكن الحوافز لا تكون أهم من هذه العوامل بأي حال في معظم الأحيان .ويمكن أن تكون موضع شك أيضا من حيث قيمتها للمستثمر الأجنبي ، لأنه لا يكون هو المستفيد الحقيقي منها إنما خزانة بلاده ، وهو ما يمكن آن يحدث عندما يخضع أي دخل معفى من الضريبة في البلد المضيف للضريبة المطبقة في موطن المستثمر . ويمكن تبريرها إذا كانت تعالج شكلا من أشكال الإخفاق السوقي ومن أهمها الإخفاق الذي ينطوي على آثار خارجية (التبعات الاقتصادية التي تتجاوز المستفيد من الحافز الضريبي) ، من الحوافز المشروعة في العادة تلك التي تستهدف تشجيع صناعات التكنولوجيا المتقدمة الواعدة بإحداث آثار خارجية إيجابية ملحوظة على باقي قطاعات

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، الإثارة الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الاجتماعي، الإسكندرية،2007، 113

الاقتصاد . ويعد أقوى المبررات على الإطلاق لمنح حوافز محددة الهدف هو الوفاء باحتياجات التنمية الإقليمية لهده البلدان ومع ذلك فليست كل الحوافز ملائمة بنفس القدر لتحقيق تلك الأهداف وبعضها أقل من سواها من حيث مرودية التكاليف وللأسف ، فإن أكثر أشكال الحوافز شيوعا في البلدان النامية هي في الغالب أقلها كفاءة [1].

2.3. علاقة السياسة الضريبية بالاستثمار الأجنبي المباشر

تكن العلاقة بين السياسة الضريبية و الاستثمار الأجنبي فيما يلي[2] :

إن تحرير الأسواق وعولمة الأنشطة والمعاملات الاقتصادية أدى إلى تسارع المنافسة بين الدول، حيث ازدادت حاجتها إلى مراجعة كافة العوامل الفاعلة التي تمكنها من التواجد دوما في ساحة المنافسة الدولية .وتلعب الضريبة دورا أساسيا في ذلك، بالإضافة إلى الدور المحوري الذي تلعبه على مسار النشاط الاقتصادي، فهي تمثل عاملا أساسيا في تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق خطط التنمية على شتى المستويات الاقتصادية منها والاجتماعية بما تكفله من تيار متواصل للإيرادات، يمكن الحكومة من القيام بالدور المنوط بها. وللحفاظ على هذا المورد الأساسي وتنميته على المدى المتوسط والبعيد ولتحقيق النمو الاقتصادي، تولي الدولة أهمية كبرى للاستثمار وجلب المستثمرين نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية، من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية المشجعة على الاستثمار، وللضرائب دورا هاما في تهيئتها، من خلال التأثير على كل من:

- معدل الأرباح: إن للضرائب تأثيرا هاما على معدلات الأرباح، فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، ويكمن التأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها، مما يؤدي إلى خفض الاستثمارات، و يظهر هذا الأثر جليا بالنسبة للاستثمارات الحديثة، حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب الفنية حداثة.

- معدل رأس المال: إن من بين أهم المشاكل التي تواجه الاستثمار في الدول النامية هو ضعف و عدم كمال أسواق رأس المال بها و القصور في الوسائط المالية التي تحول الأموال

[1] يتو تنزي ، هاول زي ، البلدان النامية والسياسة الضريبية ، مطبوعات صندوق النقد الدولي ، واشنطن العاصمة ، 2001 ، ص11
[2] مرسي سيد حجازي، النظم الضريبية- بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر،2001،ص2

من المدخرين إلى المستثمرين و لذا فإن فرض الدخل على المشروعات يؤثر سلبا على معدل تكوين رأس المال بها ،فزيادة الضرائب على مثلا يؤدي إلى زيادة معدل المدخرات و بالتالي زيادة معدل تكوين رأس المال و من ثم مضاعفة الاستثمار وعلى العكس ففرض الضرائب التصاعدية على التملك مثلا يؤدي إلى تخفيض مدل المدخرات وبالتالي يقلل من معدل تكوين رأس المال

- على السلع النهائية: تؤثر الضرائب على السلع النهائية بدورها في الرغبة في الاستثمار في تلك السلع مقارنة بغيرها، حيث يحاول رجال الأعمال الابتعاد عن السلع ذات العبء الضريبي الأكبر إلى السلع الأخرى الأقل عبئا .ما يمكن استخلاصه هو أن الضرائب تشكل عبئا على المستثمرين، فزيادتها (خاصة المباشرة منها (تؤدي إلى كبح الاستثمارات، وتخفيضها أو الإعفاء منها يقلل من تكلفة الاستثمارات، وبالتالي زيادة انتشارها . لذا فيمكن اعتبار الإعفاء أو التخفيض من الضرائب والرسوم أحد أهم مغريات الاستثمار سواء الداخلية منها أو الخارجية .ويبقى للضريبة دور مزدوج، حيث يمكن أن تكون كرادع للاستثمار من خلال المغالاة في الأعباء الضريبية أو الازدواج الضريبي، كما يمكن أن تكون محفز له، وذلك عن طريق تأثيرها على كل من معدل الأرباح والتكاليف وعلى المدخرات وبالتالي على تكوين رأس المال الضروري للاستثمار و بهذا تساهم الضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي والتوازن القطاعي أو الجهوي والتخفيف من حدة البطالة إلى غير ذلك من الأهداف

3.3. **الآثار الإيجابية و السلبية للسياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر** في الجزائر

الآثار الإيجابية للسياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

للسياسة الضريبية أثار إيجابية على الاستثمارات الأجنبية والوطنية، و من شأنها أن تشجع تدفق هذه الاستثمارات ، ويتم ذلك من خلال تخفيف الأعباء الضريبية المفروضة على بما تقدمه من حوافز ومزايا وإعفاءات ضريبية ، يتبين دور السياسة الضريبية هذه الاستثمارات، و أثاره الإيجابية في جذب و تحفيز الاستثمارات فيما يلي :

1- الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار

2- سياسة الإعفاءات الضريبية

3- التخفيضات الضريبية

4- ضمان المصالح الوطنية في توجيه سياسات الاستثمار و هذا نتيجة الاشتراك في إدارة المشروع وذلك عندما تتعارض سياسات الشركة مع سياسات المصالح الوطنية

5- رفع مستوى التنمية الاقتصادية و هذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي و العيني من الأثر الايجابي على اقتصاد و تجارة تلك الدولة و ذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة و طويلة الأجل.

الآثار السلبية للسياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- الازدواج الضريبي الدولي

2- عوامل المقيدة لفعالية السياسية الضريبية

3- جمود النظام الضريبي

4- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة و هذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف, بفضل الميزات الضريبية الممنوحة له و هذا خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية

5- استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من اجل التهرب الضريبي و تحويل العملة الأجنبية...الخ

6- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية, مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل فالفوائد طويلة الأجل, قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي, لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية ,والتي ستبقى في بلادها حتى و لو غادرتها الشركات الأجنبية, إلا أن مسالة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل, كما إن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاء

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل عرض العلاقة التي تربط بين السياسة الضريبية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كما تطرقنا إلى جميع المحطات المختلفة التي تربط بينها ، و في نفس الوقت هذه الأخيرة تعتبر بمثابة المهارات أو الطرق التي تمكن الشركات متعددة الجنسيات من غزو الأسواق بالدول المضيفة، ويمكن القول بأن درجة تحقق الأهداف التي تسعى إلى بلوغها هذه الاستثمارات يتوقف على مدى فعالية السياسة الضريبية في خلق البيئة المناسبة للاستثمار و كذا الحوافز الممنوحة .

وفي الأخير يمكن القول أن من أجل الوصول إلى الهدف الأساسي و هو تحقيق أكبر عائد لابد من توافر مناخ ملائم و سياسة ضريبية فعالة لنتمكن من جذب اكبر عدد من المستثمرين

الفصل الخامس

مقدمة الفصل:

لقد اعتمدنا في هذا الفصل التطبيقي على اختبار (**Johansen** و **Engle- Granger**) لدراسة امكانية وجود علاقة توازنية بين الاستثمار الاجنبي و محدداته الاساسية، كما قمنا بتقدير معادلة الاستثمار الأجنبي المباشرلإبراز اثر السياسة الضريبية معبرا عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات على الاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر للفترة 1990-2018 من خلال بناء نموذج قياسي مرتكزا بالأساس على اهم الدراسات السابقة التي مست الموضوع، حيث تم استخدام نموذج متكون من عدة متغيرات تفسيرية لها تأثير في الاستثمار الأجنبي المباشراهمها : الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال ، إجمالي حجم السكان و السياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات. هذا بالاضافة الى الاستعانة باختبار السببية(***Granger Causality Test***) للتأكد من وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و متغيراته التفسيرية المستخدمة في الدراسة المتمثلة.

I. دراسةقياسية لأثر السياسة الضريبة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) :

سنعتمد في هذه الدراسة المطبقة على الجزائر على استخدام طريقة التكامل المشترك لكل من **Engle- Granger**و **Johansen**لتفسير العلاقة بين السياسة الضريبية و الاستثمار الأجنبي المباشر مع استخدام المتغيرات المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر المتمثلة في كل من : الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال، حجم النمو السكاني، السياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) ،

1. نموذج الدراسة :

يمكن صياغة نموذج الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت اهم التغيرات المتحكمة في الاستثمار الاجنبي المباشر كالتالي:

$$FDI = f(GDP, GCF, POP, T)$$

حيث أن:

FDI: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بالدولار الأمريكي)

GDP: الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010).

GCF: إجمالي تكوين رأس المال(بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010)

POP: إجماليحجمالسكان.

T: السياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي).

2. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

1.2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل رقم(*1*) : التمثيل البياني لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر

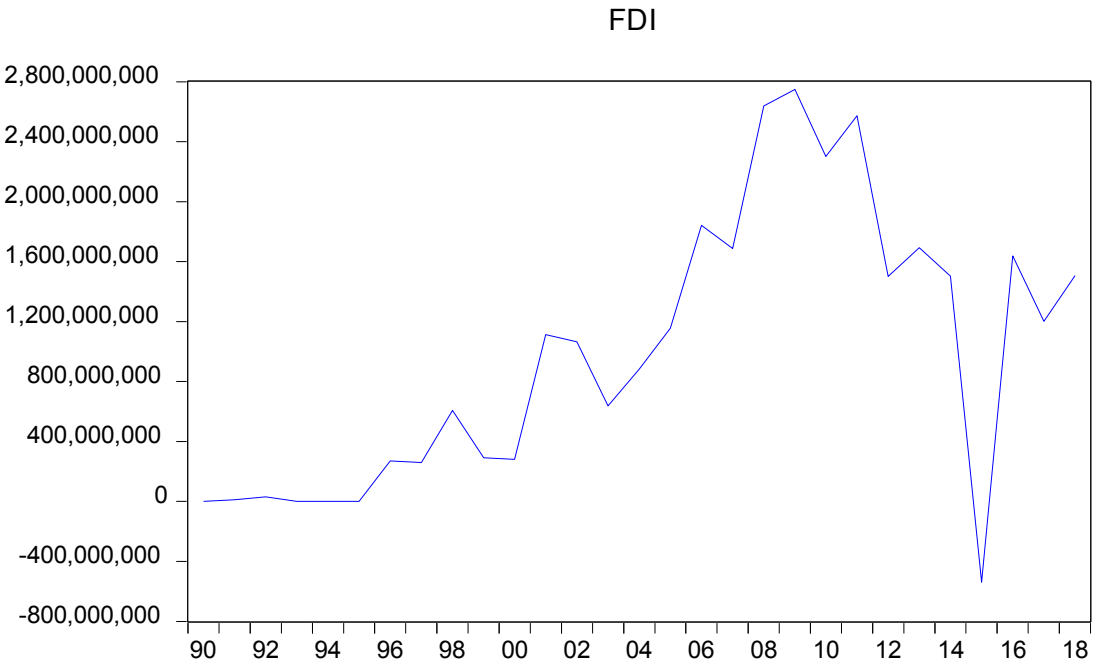

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

من خلال التمثيل البياني نلاحظ ان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة(1990-2018) حيث سجل مستويات منخفضة من سنة 1990 الى غاية 1998 نتيجة لانخفاض اسعار البترول و دخول الجزائر في العشرية السوداء التي ساهمت في عزوف المستثمرين للاستثمار في الجزائر. الا انه ابتداء من سنة 1999 عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا وصل الى ذروته سنوات (2008-2012) حيث ساهم في ذلك تحسن الاوضاع السياسية و ارتفاع اسعار البترول الذي بدوره ادى في زيادة الاستثمارات خصوصا في قطاع المحروقات، الا انه ابتداء من سنة 2014 عاودت الاستثمارات الأجنبي المباشرة الى الانخفاض نتيجة لانخفاض اسعار البترول و نقص الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات.

2.2. الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم(*2*) : التمثيل البياني لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

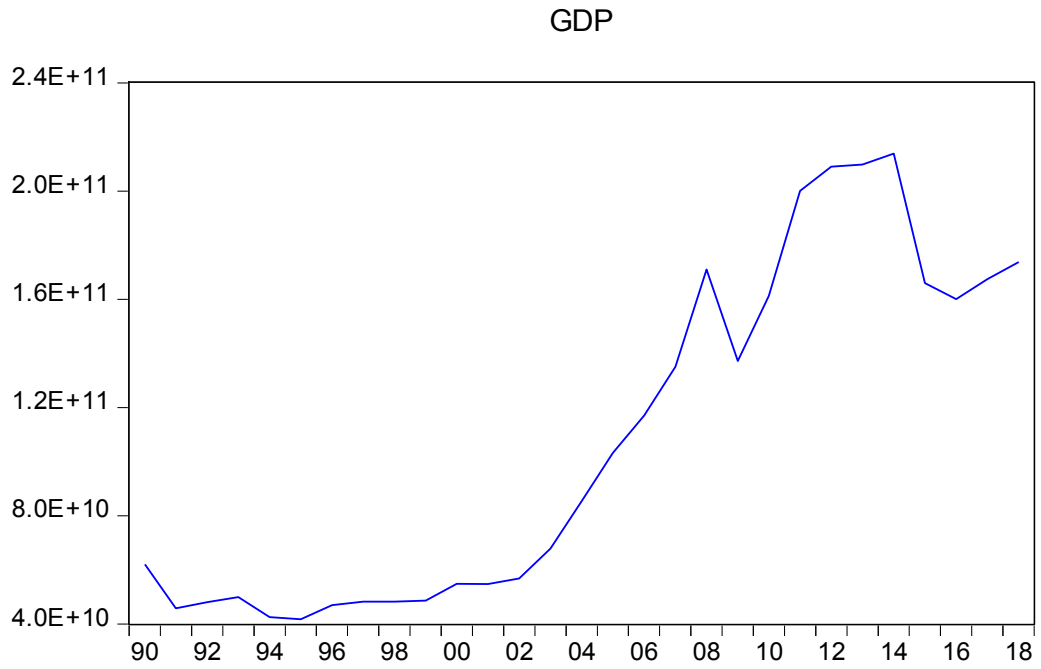

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال التمثيل البياني ان تطور الناتج المحلي الاجمالي هو مرهون بالدرجة الاولى بالمحروقات، حيث عرف انخفاضا كبيرا خلال العقد الاول من الدراسة (1990-1999) نتيجة لانخفاض اسعار البترول و ازمة المديونية التي مرت بها الجزائر، و لكن ابتداءا من سنة 1999 بدأ الناتج المحلي الاجمالي في التطور التدريجي الى غاية وصوله الى مستوياته القياسية سنوات (2008-2012) نتيجة لأسعار البترول المرتفعة في الاسواق العالمية. ليعاود الانخفاض مرة اخرى ابتداء من سنة 2014 بسبب تدهور اسعار البترول.

3.2. إجمالي تكوين رأس المال:

الشكل رقم *(3)*: التمثيل البياني لمتغير إجمالي تكوين رأس المال

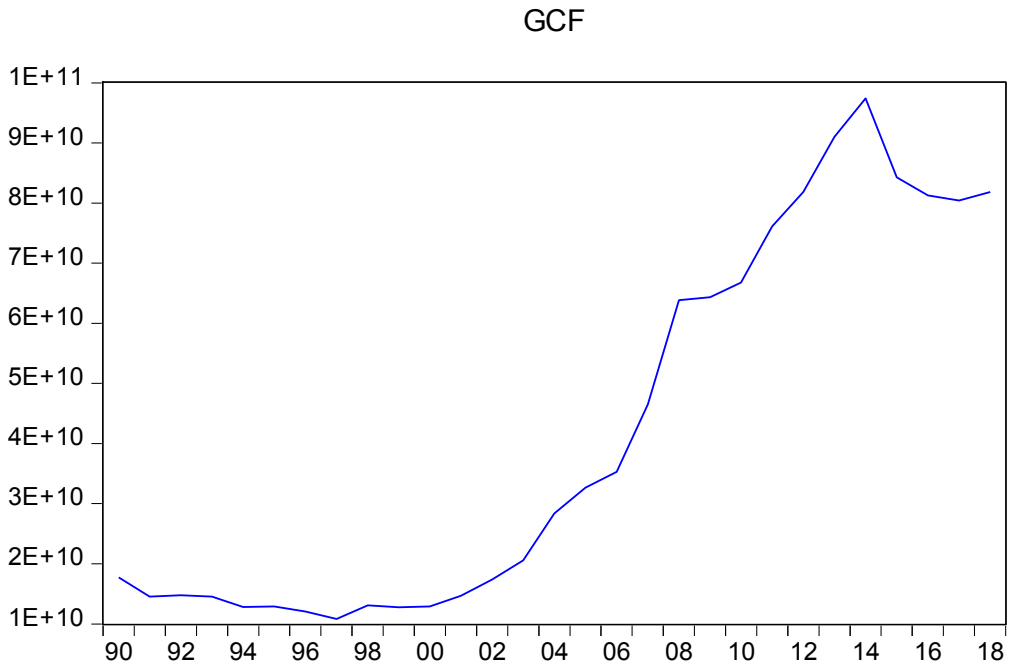

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

لقد شهد إجمالي تكوين رأس المال (مخزون راس المال) تدهورا كبيرا خلال الفترة الاولى من الدراسة (1990-2000) نتيجة للأوضاع الاقتصادية و السياسية التي مرت بها الجزائر الا انه و مع بداية سنة 2000 بدا إجمالي تكوين رأس المال في التحسن التدريجي بالتوازي مع ارتفاع اسعار البترول، الا انه عرف تراجعا طفيفا ابتداء من سنة 2014 دائما بسبب تراجع اسعار المحروقات.

4.2. إجمالي حجم السكان:

الشكل رقم(*4*) : التمثيل البياني لمتغير إجمالي حجم السكان

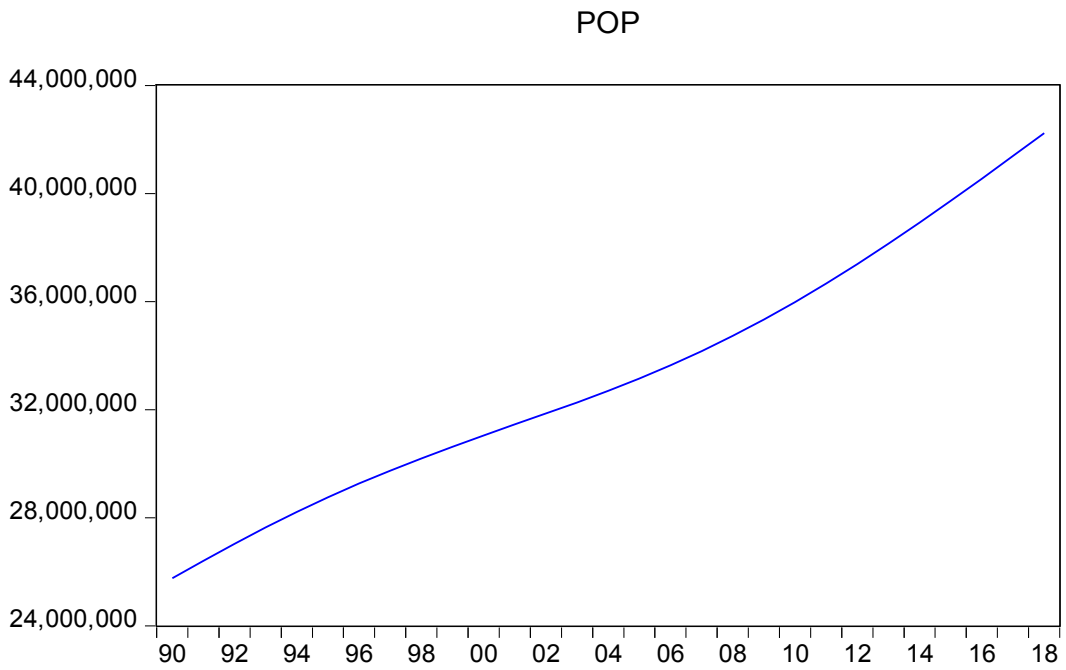

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

من خلال التمثيل البياني نلاحظ ان إجمالي حجم السكان عرف تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة، خصوصا في سنوات (2000-2010) نتيجة لتحسن الاوضاع الاقتصادية و السياسية في الجزائر بشكل عام.

5.2. السياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات:

الشكل رقم(5) : التمثيل البياني لمتغير السياسة الضريبية

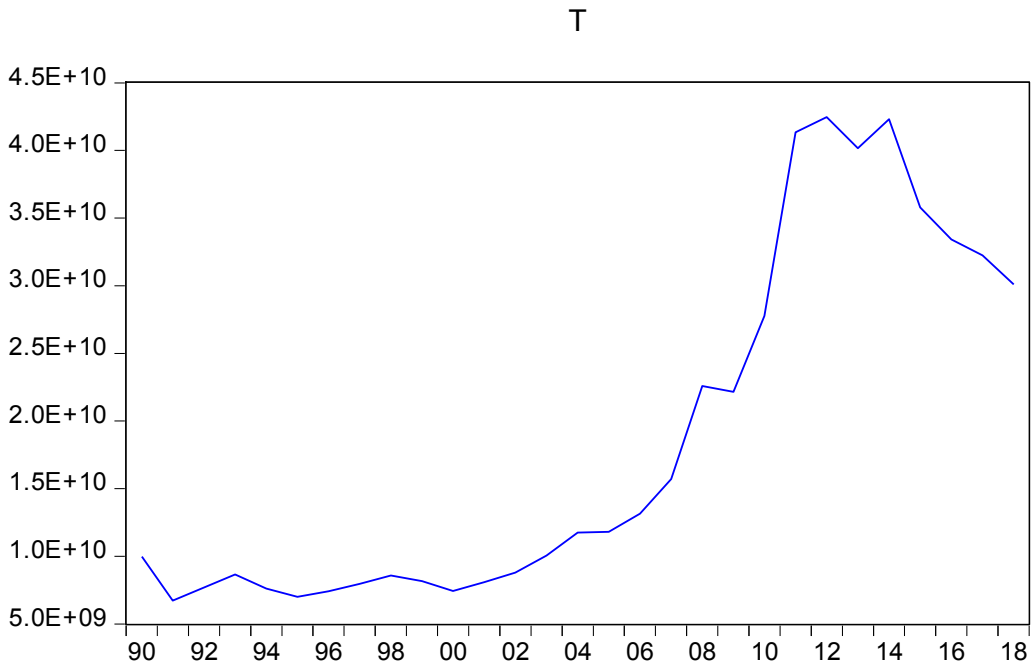

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

ان الشكل البياني الخاص بمتغير السياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات يوضح أن معدل الضرائب المطبقة ناقص الاعانات قد شهد تدهورا كبيرا خلال فترة (1990-2000)، حيث يمكن تفسير ذلك الى جملة من الاسباب الاقتصادية و السياسية التي مرت بها الجزائر و التي عرفت فيها زيادة المديونية و عجز في الميزان التجاري و الميزانية العامة و انخفاض في النشاط الاقتصادي بشكل عام. الا انه و مع بداية الالفية الجديدة عرف معدل الضريبة تطورا ملحوظا وصل الى الذروة سنة 2012، نتيجة لتحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر بسبب ارتفاع اسعار البترول. الا ان معدلات الضرائب ناقص الاعانات سرعان ما عاودت في التراجع ابتداء من سنة 2014 نتيجة لازمة انهيار اسعار المحروقات.

3. تقدير معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر ا في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) :

جدول 1: نتائج تقدير معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر

المتغيرات	المتغير التابع : الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)		
المتغيراتالمست	المعاملات	معنوية المعاملات	

قلة		قيمة t	Sig	القرار
Ln *T*	-0.57	-2.94	0.0070	معنوي
Ln GDP	0.033	4.26	0.0003	معنوي
Ln GCF	0.022	0.68	0.4973	غير معنوي
Ln POP	60.57	1.10	0.2807	غير معنوي
C	-1.11	-0.67	0.5081	غير معنوي
R^2	0.7059			نموذج
قيمة F	14.40486(القيمة المعنوية: 0.000004)			معنوي

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

- **التعليق على النموذج:**
  - **بالنسبة لمعامل الانحدار R^2 :**

لقد بلغ معامل الانحدار R^2 (0.7059)،ما يعني أن نسبة70.59% من التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في هذه المتغيرات التفسيرية : الناتج المحلي الإجمالي ، إجمالي تكوين رأس المال، إجمالي حجم السكانو السياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات.

  - **بالنسبة لمعنوية معاملات النموذج :**

* **متغيرالسياسة الضريبية *T*:** لقد بلغت قيمة معامله (0.57-) و هو معنوي لان احتماله (0.0070) و هو اصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني أنه كلما زادتالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات التي تعبر عن السياسة الضريبية بنسبة *1%* سيؤدي إلى خفض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بنسبة قدرها 0.57 % .

* **متغير الناتج المحلي الإجمالي *GDP*:**لقد بلغت قيمة معامله (0.033) و هو معنوي لان احتماله (0.0003) و هو اصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني انه كلما زاد حجم

الناتج المحلي الإجماليبنسبة *1%* سيؤدي إلى زيادة ضئيلة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بنسبة قدرها 0.033 %.

* **متغير إجمالي تكوين رأس المال *GCF*:** لقد بلغت قيمة المعامل (0.022) إلا انه غير معنوي و ذلك لان احتماله (0.4973) هو اكبر من مستوى المعنوية (0.05)، و بالتالي لا يوجد أي تأثير ذو دلالة إحصائيةلإجمالي تكوين رأس المال على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.

* **متغير حجم السكان *POP*:** و الذي بلغت قيمته (60.57) إلاأنه غير معنوي باحتمال قدره (0.2807) و هو اكبر من مستوى المعنوية (0.05)،مما يؤكد غياب أيأثر لمتغير حجم السكان على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

*** بالنسبة لمعنوية النموذج ككل:**

لقد بلغت قيمة *F-statistic* (14.40486) باحتمال (*0.00*) و هي اقل من مستوى المعنوية (0.05) ما يعني أن النموذج هو معنوي و بالتالي فهو مقبول للدراسة.

4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة :

إن الشرط المبدئي الضروري لوجود علاقات تكامل بين المتغيرات هو أن تكون مستقرة من نفس الدرجة ، حيث تم الاستعانة باختبار ديكي-فولر المطور *ADF* لقياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

جدول 2: نتائج اختبار جذر الوحدة *ADF*

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبارجذر الوحدة *ADF*		في المستوى	الحد الثابت *C*	*C* و *trend*	في المستوى	الحد الثابت *C*	*C* و *trend*
FDI	**T**	-0.50	-2.22	-4.33	-8.23	-8.15	-8.04

0.00	0.00	0.00	0.01	0.20	0.48	**Sig**	
-4.72	-4.83	-4.60	-2.04	-0.51	0.77	**T**	**GDP**
0.00	0.00	0.00	0.55	0.87	0.87	**Sig**	
-4.52	-3.13	-2.35	-2.75	1.71	0.83	**T**	**GCF**
0.00	0.03	0.02	0.22	0.99	0.88	**Sig**	
-3.94	-5.11	1.36	-2.34	2.43	4.46	**T**	**POP**
0.02	0.00	0.95	0.39	0.99	1.00	**Sig**	
-3.74	-3.86	-3.75	-2.97	-0.57	0.52	**T**	**T**
0.03	0.00	0.00	0.15	0.86	0.82	**Sig**	
سلاسل مستقرة			**سلاسل غير مستقرة**			**القرار**	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

من خلال نتائج إختبارات جذر الوحدة يتضح أن جميع المتغيرات محل الدراسة هي غير مستقرة عند المستوى في أغلبية النماذج الثلاثة، لان القيمة المعنوية (*sig*) هي أكبر من 0.05. و لكن عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى كانت القيم المعنوية (*sig*) أقل من 0.05 و بالتالي أصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى.

5. اختبار وجود علاقات تكامل مشترك (*Cointegration*) :

بما أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الدرجة (*I (1)*)، هذا ما يسمح لنا بالبحث عن إمكانية وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات من خلال استخدام طريقة جوهانسون*Johansen* التي تعتبر أفضل من طريقة *Engle- Granger*.

- **طريقة *Trace*:**

جدول3 : نتائج إختبار للتكامل المشترك بطريقة *Trace*

العلاقات التوازنية	*Eigenvalue*	*TraceStatistic*	0.05 *Critical.V*	*Sig*
لا يوجد	0.89	143.88	69.81	0.00
يوجد متجه واحد على الأكثر	0.78	82.35	47.85	0.00
يوجد متجهين على الأكثر	0.63	40.51	29.79	0.002
يوجد ثلاثة متجهات على الأكثر	0.31	13.62	15.49	0.09
يوجد اربع متجهات على الأكثر	0.11	3.41	3.84	0.06

- **المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*طريقة *Test Maximum Eigenvalue* :**

جدول 4: نتائج إختبار للتكامل المشترك بطريقة *Test Maximum Eigenvalue*

العلاقات التوازنية	*Eigenvalue*	*Trace*	0.05	*Sig*

	Critical.V	*Statistic*		
0.00	33.87	61.52	0.89	**لا يوجد**
0.00	27.58	41.84	0.78	**يوجد متجه واحد على الأكثر**
0.00	21.13	26.89	0.63	**يوجد متجهين على الأكثر**
0.19	14.26	10.21	0.31	**يوجد ثلاثة متجهات على الأكثر**
0.06	3.84	3.41	0.11	**يوجد اربع متجهات على الأكثر**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال الجدول وبناءا على طريقة الأثر (***Trace***) و القيم الذاتية (***Maximum Eigenvalue***)، أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة: الاستثمار الأجنبي المباشر،الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال، إجمالي حجم السكان، السياسة الضريبية. و ذلك لان قيمة الاحتمال (*sig*) هي أكبر من 0.05 عند فرضية وجود ثلاث و اربع متجهات على الأكثر. مما يعني وجود على الأقل ثلاث علاقات توازنية على المدى الطويل الأجل بين هذه المتغيرات.

5. تحديد درجة التأخير المناسبة للنموذج

جدول 5 :اختبار (LAG STUCTURE) لتحديد درجة التأخير المناسبة للنموذج

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
218.07	218.24	218.00	3.28	NA	-2829.04	***0***
206.78	207.81	206.36	3.02	271.21	-2652.75	***1***

2	-2575.52	89.10	6.91	202.34	205.00	203.11
3	-2458.70	89.86*	1.24*	195.28*	199.15*	196.40*

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن كل الاختبارات هي معنوية عند درجة التأخير (3) مما يجعلنا نقوم بتقدير نموذج الدراسة بثلاث علاقات توازنية و ثلاث درجات تأخير.

6. معادلة التكامل المشترك : تعطى العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات كالتالي:

D(T) = - 0.3019(T (-1) - 2.59*FDI (-1) - 0.068493483641*GCF (-1) - 0.14*GDP (-1) + 0.61*POP(-1) + 2076419908.51) - 0.020*D(T (-1)) + 0.51*D(T (-2)) - 1.02*D(FDI (-1)) - 0.47*D(FDI (-2)) - 0.02*D(GCF (-1)) - 0.31*D(GCF (-2)) - 0.018*D(GDP (-1)) + 0.01*D(GDP (-2)) + 0.08*D(POP(-1)) + 0.16*D(POP(-2)) + 928678254.49*

من خلال نتائج التقدير يلاحظ وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة باعتبار أن معامل التكامل المشترك (-0.3019) هو سالب، و لكن علينا التأكد من معنويته، و لهذا لابد من القيام بعدة اختبارات للتأكد من صحة وجود علاقات تكامل مشترك كما يلي :

- **التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل :**

لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير في معادلة إنحدار التكامل المشترك سالب و ذو دلالة معنوية.

جدول 6: نتائج التأكد من العلاقات السببية على المدى الطويل

علاقة التكامل المشترك	معامل التكامل المشترك	معنويةالمعامل	القرار
المتغير التابع:	-0.3019	سالب	وجود علاقة

(*T*) السياسة الضريبية	*(t* = -6.69)* *(sig = 0.0000)*	و معنوي	سببية على المدى الطويل

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة سببية على المدى الطويل، و ذلك لان قيمة معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير (***T(-1)***) في معادلة الانحدار هي سالبة (*-0.3019*)، و معنوية (*sig<0.05*). و هذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 30.19%.

- **التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير:**

للتأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير، يجب أن تكون معاملات المتغيرات المستقلة بدرجات التأخير في معادلة الانحدار معنويا تختلف عن الصفر، و لهذا تم إستخدامإختبار (*Wald Test*) و التي كانت نتائجه كالأتي:

جدول 7: نتائج التأكد من العلاقات السببية على المدى القصير

علاقة التكامل المشترك	**قيمة الاختبار (*Chi-square*)**	**معنوية الاختبار**	**القرار**
المتغير التابع: (*T*) السياسة الضريبية	*80.35*	0.0000	وجود علاقة سببية على المدى القصير

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

من خلال نتائج الاختبار يتأكد وجود علاقة سببية على المدى القصير بين متغيرات الدراسة. و ذلك لان القيمة المعنوية (*sig*) هي أقل من 0.05.

7. دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي: نتائج الاختبار موضحة في الجدول الاتي

جدول 8: نتائج اختبار (*LM Tests*) للارتباط ذاتي بين البواقي

Prob	***LM-Stat***	***Lags***

0.9024	17.14279	***1***
0.2201	31.94430	***2***
0.2581	30.87884	***3***
0.0266	43.32234	***4***
0.5403	24.90176	***5***
0.1126	35.97948	***6***
0.0020	54.51282	***7***
0.0118	47.01063	***8***
0.0600	39.34267	***9***
0.0361	41.87208	***10***
0.2826	30.24974	***11***
0.1233	35.46422	***12***

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من الجدول الخاص باختبار (*LM Tests*)أن القيم المعنوية (*sig*) لكل الاختبارات هي اكبر من 0.05 مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

8. اختبار ثبات تباين الأخطاء :

جدول 9: نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
Chi-sq	*328.7719*	*0.5087*

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من الجدول أن القيمة المعنوية (*sig*) للاختبار هي اكبر من 0.05 و *بالتالي* سوف نرفض الفرضية *(H_0)* التي تنص على عدم ثبات تباين الاخطاء، مما يؤكد أن هناك تجانس بين تباين الأخطاء.

9.* إختبار السببية *Granger Causality Test

يمكننا هذا الاختبار من معرفة اتجاه العلاقة بين: الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال ، إجمالي حجم السكان و السياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات ، في اتجاه واحد أو اتجاه متبادل، كما أنه من الممكن أن لا تكون علاقة سببية بينهما. والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 10: نتائج إختبار السببية :*Granger Causality Test*

اتجاه السببية	*F-Stat*	*Prob*	القرار
Tdoes not Granger Cause FDI	0.0848 1	0.919 0	عدم وجود سببية
FDIdoes not Granger Cause T	2.5890 6	0.097 8	عدم وجود سببية
GDP does not Granger Cause FDI	0.0398 5	0.961 0	عدم وجود سببية
FDI does not Granger Cause GDP	3.4212 2	0.050 9	وجود سببية
GCFdoes not Granger Cause FDI	0.1997 8	0.820 4	عدم وجود سببية
FDI does not Granger Cause GCF	3.571 3	0.045 4	وجود سببية
POP does not Granger Cause FDI	1.438 6	0.258 7	عدم وجود سببية
FDIdoes not Granger Cause POP	12.878 0	0.000 2	وجود سببية
GDPdoes not Granger Cause T	4.2217	0.028	وجود سببية

	4	1	
T does not Granger Cause GDP	0.6904 2	0.511 9	عدم وجود سببية
GCF does not Granger Cause T	4.2070 6	0.028 4	وجود سببية
Tdoes not Granger Cause GCF	1.530 7	0.238 5	عدم وجود سببية
POP does not Granger Cause T	1.335 0	0.283 6	عدم وجود سببية
T does not Granger Cause POP	6.308 8	0.006 8	وجود سببية
GCF does not Granger Cause GDP	0.5863 7	0.564 8	عدم وجود سببية
GDPdoes not Granger Cause GCF	3.700 4	0.041 2	وجود سببية
POP does not Granger Cause GDP	1.0923 4	0.352 9	عدم وجود سببية
GDP does not Granger Cause POP	15.400 2	0.909 4	عدم وجود سببية
POP does not Granger Cause GCF	1.0865 6	0.354 8	عدم وجود سببية
GCF does not Granger Cause POP	14.19 2	0.000 1	وجود سببية

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

تؤكد نتائج الجدول لاختبار (***Granger Causality Test***) عدم وجود سببية في المدى القصير بين الاستثمار الاجنبي المباشر مع السياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجاتفي كلا الاتجاهين. و ذلك لان الاحتمال اكبر من 0.05. اما بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية (الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال، إجمالي حجم السكان)فكان التأثير في اتجاه واحد اي انها تتأثربالاستثمار الاجنبي و لا تؤثر فيه، كما أن الاختبار أكد غياب السببية في أغلبية العلاقات بين متغيرات الدراسة التفسيرية فيما بينها في كلا الاتجاهين، حيث كانت احتمال اغلبية العلاقات أكبر من 005.

10. نتائج الدراسة القياسية:

تشير نتائج الدراسة القياسية لتقدير لدالة الاستثمار الأجنبي المباشرفي الدول الجزائر خلال الفترة (1990-2018) الى ما يلي :

1 - أثبتت نتائج تقدير إلى وجود تأثير سلبي ذات دلالة إحصائية للسياسة الضريبة معبرا عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في الجزائر. حيث أنه كلما زادتالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات التي تعبر عن السياسة الضريبية بنسبة *1%* سيؤدي إلى خفض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بنسبة قدرها 0.57 %.

2- وجود تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية لمتغير متغير الناتج المحلي الإجمالي *GDP*على الاستثمار الأجنبي المباشر. اذ ان الزيادة فيحجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة *1%* سيؤدي إلى زيادة ضئيلة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بنسبة قدرها 0.033 %.

3- عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمتغير إجمالي تكوين رأس المال على الاستثمار الأجنبي المباشر،لان احتمال معامله كان اكبر من 0.05،بالتالي لا يوجد أي تأثير ذو دلالة إحصائية لإجمالي تكوين رأس المال على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.

4- عدم معنوية معامل متغير إجمالي حجم السكان في معادلة تقدير دالة الاستثمار الأجنبي المباشر.مما يدل غياب اي اثر لإجمالي حجم السكان على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.

5- بلغ معامل الانحدار(0.7059)،ما يعني أن نسبة 70.59% من التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في هذه المتغيرات التفسيرية : الناتج المحلي الإجمالي ، إجمالي تكوين رأس المال، إجمالي حجم السكان و السياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات.

6- بلغت القيمة الاحصائية (F)(14.40486) باحتمال (0.000) و هي اقل من القيمة المعنوية (0.05) مما يؤكد على ان النموذج المستخدم هو ملائم للدراسة.

7- أكدت منهجية التكامل المشترك المستخدمة في هذه الدراسة (**Johansen و Engle-Granger**) إلى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بينالاستثمار الأجنبي المباشر و متغيراته التفسيرية المستخدمة في الدراسة المتمثلة في : الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال ، إجمالي حجم السكان و السياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات.

8- وجود علاقة سببية على المدى الطويل، و ذلك لان قيمة معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير (***T(-1)***) في معادلة الانحدار هي سالبة(*-0.3019*)، و معنوية (*sig<0.05*). و هذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 30.19%.

9- وجود علاقة سببية على المدى القصير بين متغيرات الدراسة. و ذلك لان القيمة المعنوية (*sig*) هي أقل من 0.05 في اختبار (*Wald Test*).

9- اكد اختبار (***Granger Causality Test***) عدم وجود سببية في المدى القصير بين الاستثمار الاجنبي المباشر مع السياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجاتفي كلا الاتجاهين.

10- اما بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية (الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال، إجمالي حجم السكان) فكان التأثير في اتجاه واحد اي انها تتأثر بالاستثمار الاجنبي و لا تؤثر فيه.

خلاصة الفصل:

ان النتائج التي تم التوصل اليها من خلال في هذا الفصل التطبيقي من خلال استخدام منهجية التكامل المشترك (**Johansen و Engle- Granger**) و نتائج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى و اختبار السببية (***Granger Causality Test***) تؤكد على اهمية المتغيرات الاقتصادية و الديمغرافية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة السياسة الضريبية المطبقة التي من شأنها تحفيز المستثمرين الاجانب لاستثمار اموالهم في الداخل مما سيساهم في تحسين الظروف الاقتصادية و توفير فرص عمل جديدة و الاستفادة من المزايا التكنولوجية التي يمكن نقلها من خلال تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة، و هذا ما اثبتتهنتائج الدراسة التطبيقية التي اوضحت وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية للسياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات على الاستثمار الأجنبي المباشر مما يؤكد ان بيئة الاعمال في الجزائر غير ملائمة و غير محفزة لدخول هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي اهمها السياسة الضريبية.

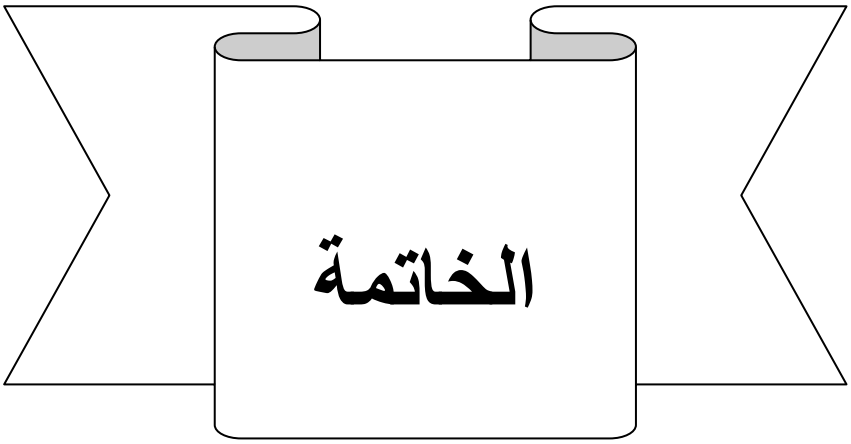
الخاتمة

الخاتمة :

إن تأثير السياسة الضريبية لا يتحدد بصفة منعزلة ولكن يتحدد في سياق سياسة اقتصادية واجتماعية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات والمعطيات الكفيلة بتحقيق التوافق بين أهداف مختلف السياسات الجزئية الأخرى ، وأهداف السياسة الضريبية من جهة أخرى.

من خلال هذا البحث نجد أن الاستثمار يمثل حجر الزاوية في أي عملية تنموية ، كما ولا تزال السياسة الضريبية إحدى الأدوات المستخدمة من الحكومة لجذب وتوجيه الاستثمارات رغم ما يثار من جدل حول فعليتها. فعلى صعيد السياسة الاستثمارية نجد أن الجزائر تفتقد لإستراتيجية تنموية واضحة المعالم ،أما على صعيد السياسة الضريبية فإن الاستمرار في منح الحوافز الضريبية بشكل عام دون اعتماد منهج الاستهداف لانتقاء أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي لتحقيق أهداف البلدان المضيفة ، هذا يؤدي إلى أثار سلبية لهدر الموارد المالية لدولة.

ركزت هذه الدراسة على تحليل دور السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. حيث من اجل الاجابة على اشكالية بحثنا و اختبار فرضياتها فقد قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة أقسام، تناولنا في الفصل الأول و الثاني مفاهيم عامة للضريبة و الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الفصل الثالث أبرزنا دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أما الفصل الرابع فخصص للجانب التطبيقي للموضوع

لقد اظهرت نتائج الدراسة القياسية التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، أن السياسة الضريبة معبرا عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات لها تأثير سلبي ذا دلالة إحصائية على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في الجزائر. حيث أنه كلما زادت الضرائب ناقص الإعانات على المنتجات التي تعبر عن السياسة الضريبية سيؤدي إلى انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. ان هذه النتيجة المتوصل اليها تؤكد على صحة فرضية الدراسة التي مفادها ان السياسة

الضربية المطبقة تعتبر من أهم العناصر المحفزة لتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة مما يحتم على الحكومات ضرورة انتهاج سياسة ضريبة متوازنة تعمل على تحقيق مصالح الدولة السياسية و الاقتصادية من جهة و من جهة اخرى تعمل على تسهيل المناخ الاستثماري للمستثمرين الاجانب لما له من مزايا اقتصادية هامة اهمها تحفيز النشاطات الاقتصادية و اكتساب المهارات و الخبرات نتيجة للاحتكاك مع الشركات الاجنبية، اضافة الى امكانية انتقال التكنولوجيا و طرق الانتاج الحديثة الى الداخل.

من جهة أخرى أكد اختبار (***Granger Causality Test***) إلى عدم وجود سببية في المدى القصير بين الاستثمار الأجنبي المباشر مع السياسة الضريبية معبر عنها بالضرائب ناقص الإعانات على المنتجات في كلا الاتجاهين، آما بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية (الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال، إجمالي حجم السكان) فكان التأثير في اتجاه واحد آي أنها تتأثر بالاستثمار الأجنبي و لا تؤثر فيه.

وفي الأخير يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية تعتبر من أهم المقومات الاقتصادية والكبيرة التي تدعم اقتصاد أي دولة، ولجذب هذه الاستثمارات لابد من توفر مجموعة العوامل والمزايا من بينها المناخ المناسب والأرض الخصبة و سياسة ضريبية فعالة وغيرها.

و كخلاصة نختم بها بحثنا هي أن التنسيق الضريبي أو السياسة الضريبية وسيلة وليست غاية قي حد ذاتها، و تعتبر من أهم العوامل الأساسية والضرورية التي يتم الاتفاق عليها في العقد،كما أن السياسة الضريبية الفعالة لها ضوابط واليات وأدوات يجب مراجعتها دوليا في ضوء ديناميكية أسواق المال الدولية ومناخ الاستثمار، بالإضافة إلى عدد من الاستبيانات لقياس المهارات الاقتصادية والسلوكية والتشريعات الإدارية في حقل الاستثمارات الأجنبية.

خاتمة عامة

نظرا لشدة التنافس الدولي من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فعلى الدول المعنية معرفة العوامل الأساسية التي تؤثر في انسياب الاستثمار الأجنبي والعمل على توفيرها داخل البلد، وفي هذا الصدد هناك عوامل أساسية تتحكم في قرار الاستثمار هما:

1. مدى توفر فرص جيدة للاستثمار: حيث يتوقع المستثمر الأجنبي من مثل هذه الفرص أن تحقق عائدا مجزياً ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أو قطاعات أخرى ويتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع الفرصة الاستثمارية من كل جوانبه الفنية، الإدارية، المالية و التسويقية.
2. مدى توفر مناخ الاستثمار الملائم: يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية القانونية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة. وتعد الظروف السالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر في بعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوتدا عيها أوضاع جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة لأخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة سالفا تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة وأخرى نامية.
3. التعديل المتكرر في السياسة الضريبية يخيب أمل المستثمرين ويجعل من الصعب عليهم فهم القوانين والالتزام بها وتستغل التعديلات لتهرب الضريبي والتحايل في بعض الأحيان . كما نجد بعض الأسباب ملحة لإعادة النظر لسياسة الضريبية المطبقة : تنامي أهمية الاستثمار الأجنبي ضرورة معاملة الاستثمارات الخارجية بأسلوب الحياد الضريبي ، بالإضافة إلى أن الضريبة المدفوعة في دولة أجنبية تؤدي إلى اعتمادات ضريبية في البلد الأخر .

و أخيرا نختم بحثنا بمجموعة من الاقتراحات البسيطة التي توصلنا إليها:

1- مراعاة صيغ الاستثمار الأجنبي في عقد الموفق قبل الاتفاق على أشكال التنسيق الضريبي.
2- من المهم ربط الاستثمارات الأجنبية بغرض التقدير والكفاءة والسلوك لبلد المستثمر الأجنبي قبل منح أي حوافز ضريبية.
3- يجب التوسيع في السياسة الضريبية من خلال مجموعة الدول العربية بغرض جذب الأموال العربية من الخارج لتنشيط السوق العربية المشتركة.
4- تحرير الاستثمار الأجنبي من كل القيود و تعجيز الضريبية لكي يحفز المستثمر على الاستثمار في البلد المضيف.
5- ضرورة أن تعتمد ضريبة الشركات على الدخل العالمي
6- من العوامل المهمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي هو وضع نظام ضريبي مع نسب منخفضة لجميع الشركات المحلية والأجنبية لتشجيع و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، لان نسبة الضريبة المنخفضة على الشركات بحد ذاتها تعتبر حافزا حيث تتيح للمستثمرين الاحتفاظ بنسبة عالية من الأرباح . هذا يعطي الإشارة إلى أن الحكومة مهتمة بإعطاء السوق حرية اختيار الاستثمارات الأكثر ربحية بدون تدخل الحكومي غير اللازم وهو مبدأ الحياد الضريبي
7- وهنا يجب أن يترجم القانون الضريبي السياسة الضريبية وإلى إعمالها من قبل الإدارة والمكلفين وهذا ما يقلل من النتائج الغير مرغوب فيها.

قائمة المراجع

الكتب :

الجميل، سرمد كوكب، "الاتجاهات الحديثة في العمليات الدولية"، دار وائل للنشر، عمان، 2001.

السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية...، دار النهضة العربية، القاهرة،1993

العناني أحمد حميدي، اقتصاديات المالية العامة ونظم السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1996.

أحمد عبد العزيز الشرقاوي: السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 1981.

تحسين عمر ،الاستثمار والعولمة ،طبعة الأولى ،القاهرة دار الكتاب الحديث 2000

خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2005.

رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007.

زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر.

سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

عبد الرزاق النقاش، المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، 1997.

عبد الرزاق محمد حسين الجبوري ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ،دار المد للنشر و التوزيع طبعة الأولى ،عمان 2014 .

عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، مكتبة و مطبعة الإشاعة الفنية 1998 .

عبد السلام أبو فحق ، نظريات التدويل و الاستثمارات الأجنبية ، الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة 1989.

عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية :منظماتها – شركاتها – تداعياتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2006.

عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1992.

عطية عبد الحليم صقر، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، 1998.

عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003.

علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ،سلسلة جسر التنمية ، العدد (21) السنة الثالثة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، تموز 2004،

فريد نجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة إسكندرية، سنة 2000.

فريد النجار، إدارة الأعمال الاقتصادية و العالمية، مؤسسة شياب الجامعية، الإسكندرية، 2005.

فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 107 ، الكويت 1986.

مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن ، 2007.

معاوية أحمد حسين ،الاستثمار الأجنبي و أثره على النمو و التكامل الاقتصادي في دول المجلس لتعاون لدول الخليج ، ملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض.

مرسي سيد حجازي، النظم الضريبية- بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر،2001.

منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، منشأة المعارف، 2005.

موسى يودهان القوانين الأساسية للاستثمار في الدول مغاربة ،نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها الجزائر ،دار مدني2010.

ميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار النشر و التوزيع، 2 ط1 ،لبنان.

نزية عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2007 .

هندي، منير إبراهيم، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، مطبعة الدلتا، الإسكندرية، ط2 2008.

هوشيار معروف، "الاستثمارات و الأسواق المالية"، دار الصفاء، الطبعة الأولى،عمان، الأردن 2003.

وليد صالح عبد العزيز،حوافز الاستثمار وفقا لأحدث التشريعات الاقتصادية،دار النهضة العربية مصر،2004.

المذكرات:

العياشي عجلان ، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل 1992/ 2009 حالة ولاية المسيلة بجامعة الجزائر، مذكرة ماجستير 2005.

بالمأمون سمية، كداني جواد ، الكيفيات المستخدمة لتحديد الضريبة على الدخل الإجمالي ، دراسة حالة مركز الضرائب لولاية البيض ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص محاسبة و جباية 2016-2017 .

بلال بوجمعة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تلمسان 2007.

حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة (2006/2005).

دكار عمر، المعالجة المحاسبية للضرائب على الدخل على ضوء النظام المالي والمحاسبي ومعيار 12، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011 .

رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر الفكر المالي الإسلامي، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2013-2014.

رشيد سالمي، الضريبة ودورها في الانعكاس الاقتصادي في علوم التسيير فرع المالية، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر.

عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة ماجستير

عمرو جمال الدين، الدين العام وأثره على تهيئة المناخ الاستثماري في مصر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 2002.

عبد القادر بابا ، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة رسالة دكتوراه سنة 2003 /2004

غلا شبوط، واقع الاستثمارات في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة تبسه، الجزائر،2013.

سحنون فروق قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير 2013

فيصل جيب حاقض ، دور الاستثمار في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير تلمسان ،2007.

محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، بين سنتي 1965 و 1981 ، جامعة الجزائر، 2005/2004.

محمدي حسيبة ، دور وأهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2001.

مشري حم الحبيب تحت عنوان السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر، مذكرة ماجستير ،2009.

لعباس بهناس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005 .

هاشم عبد الرحمن تكروري، الأسس الفلسفية للضرائب، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2010.

يحي مصله، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012 .

محاضرات و مطبوعات :

أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993

عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، المطبوعات الجامعية، الكويت، 1982.

محمد حمو، منور أوسرير، محاضرات في جباية المؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية بداود، 2009 .

محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:198-170 .

قدي عبد المجيد ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003.

كمال فليوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر،1999 .

مقالات :

الوافي حمزة و خلف الله زكريا ، دور سياسة الجذب الضريبي في تشجيع الاستثمار مع الإشارة إلى تجربة الجزائر و المغرب ، منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية العدد (2).2011.

عطيوي سميرة تحت عنوان السياسة الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر – إشارة إلى تجارب دولية- منشور في مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية العدد (2) سنة 2011.

علي عبد القادر ، محددات الاستثمار الأجنبي ،قضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد واحد و الثلاثون، 2004.

علي همال ،فطيمة حفيظ، 2005، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل أتفاق الشراكة ، الأورو متوسطة ، مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، الجزائر ، العدد 4 .

صالح صالحي: أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2004،3.
صفوت عبد السلام عوض الله، الحوافز الضريبية وآثرها على الاستثمار والتنمية في مصر ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية مجلة محكمة يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة عين شمس، العدد الأول ، السنة الخامسة والأربعون.

محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث ، العدد5، 2007،

مؤتمرات :

حاتم القرنشاوي ، تجارب عربية في الجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مؤتمر الاستثمار و التمويل ، مصر 2006

مروان الشموط، كنجو عبد الله: أسس الاستثمار،مؤتمر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر2008

عبد المجيد أونس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 18-17 أبريل، الجزائر، 2006،

عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري ، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم واستشراف ، 23-24-25 مارس، بيروت، 2009.

القوانين و المراسيم :

الأمر277-66 المؤرخ في 1966-06-15، المتضمن قانون الاستثمارات

الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار

أنظر المواد 11.12..10من الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار

قانون 01-88 المؤرخ في 1988-01-12 المتضمن قانون التوجيه للمؤسسات العمومية الأمر11/12 المؤرخ في 18يوليو2011، يضمن قانون المالية التكميلي 2011.

قوانين 1965-12-02،الجريدة الرسمية، 1965.

مواقع إلكترونية :

http//:www.ctubuddd.jecrar.com vigueur de 3/4/2018

http://www.ehow.com/list__legal-risks-international-investment.html.

http//:www.ocde.arg.wvguer de 3/4/2018

ezinearticles.com/?Risks-of-International-Investment - -Part-II&id: //http

the site : www.f3.tiera.ru/...Economics/ on 10/05/2013

مراجع باللغة الأجنبية :

Ali t. Sadik. Ali a. Bolbil K. (mobilizing international capital for Arab economic development: with special reference to the role and determinants of FDI) Arab economic journal . no (26) . vol (10) winter 2001.

Bernard Salanié, The Economics of Taxation, translation by the Massachusetts Institute of Technology , The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, United States Of America, 2003

BRACHET Bernard . le système Fiscale Français. lis . 7ème éditions . AOUT 1997 ; PARIS

Michel menry bouhet la globalisation K introduction à l'économie du nouveau monde France learson education 2005

Unctad (world Investment report ، 1998 trends and determinant) . U new York and Geneva . 1998.

Dahman, l'Algérie a l'&preuve, Casbah édition Alger 1999

Algérie, MF, DGI, guide fiscal des investisseurs, éd du sahl,

M. LOURE , Influence de la fiscalité sur la formation de l'épargne , Revue des sciences et législation financières , 1954

OECD.third Edition of the detailed benchmark of foreign direct investment. Paris . 1999

Warrick Smith et Mary HallwardDriemeier,"Le climat de l’investissement : une donnée primordiale",revue Finances & Développement, Mars 2005

Paul marie gaudemet finance publique (impôt – emprint) 3ed Montchrestien parie 1981

Louis Trotabas : Finances publiques Edition Dalloz Paris 1967